استدراكات شُرَّاح نَاظِمَة الزُّهْر على الناظم

جمعًا ودراسة

د. عبد الله بن صلاح الصاعدي

أستاذ القراءات المساعد، بقسم الدراسات القرآنية، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة طيبة.

Dr.iiAbdullahSa@gmail.com

الملخص: يهدف البحث إلى جمع استدراكات شراح (**ناظمة الزُّهر**) على النَّاظم ودراستها، وإخراجها علميًّا، فتضمَّن تعريفًا لمصطلح الاستدراك، وذِكْرًا لنَشَرات النَّاظمة وتحقيقاتها، وشروحها الموقوف عليها، وحوى تفصيلًا للاستدراكات المباشرة، وإجمالًا لغير المباشرة، مُتَّبِعًا في ذلكم المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، مُعَنْوِنًا له بـ: (**اسْتِدْرَاكَات شُرَّاح نَاظِمَةِ الزُّهْرِ عَلَى النَّاظِم**).

أهم النتائج:

١. عدد الاستدراكات المباشرة –باستثناء مُشْبِه الفاصلة– تسعةٌ وعشرون استدراكًا، وغير المباشرة أربعةٌ وعشرون استدراكًا، فتكون بذلك قد تمت ثلاثةً وخمسين استدراكًا، (**نِيْلَ جَنَاهَا**) ليس فيها ما كان مخالفًا للصواب، وإنما من قبيل خلاف الأولى.

٢. يَرِدُ على النَّاظم ثلاثة استدراكات، وهي: السادس، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون.

٣. استبان تمكن النَّاظم في نظمه وعرضه للمسائل، حتى من خلال ما اسْتُدْرِك عليه.

أهم التوصيات:

١. جَمْعُ نسخ النَّاظمة –خصوصًا العتاق– للبَتِّ في نسبتها؛ ودفع الاستدراكات المترتبة عليها؛ وإثبات الفروق التي تضمنت اختلافًا مؤثرًا فيها؛ ودراستها.

٢. استخراج منهج النَّاظم الذي لم ينص عليه، بما عُلِمَ استقراءً، مثل: عدم ترتيبه المواضع في السور، وزيادة الأرقام على العقود لا على آخر رقم مذكور، وغيرها.

٣. دراسة الحروف التي يُلتبس استعمالها رمزًا، وليست كذلك، مثل: (**ابْرِ**) بشهادة الاستقراء.

الكلمات المفتاحية: (استدراك، الشاطبي، ناظمة الزهر، عد الآي، شروح الناظمة).

The Corrections of the Commentators of Nāẓimat Al-Zuhr on the Composer: Compilation and Study

Dr. Abdullah bin Salah Al-Saedi
Assistant Professor of Qur'an Readings at the Department of Qur'anic Studies, Faculty of Arts and Humanities, Taibah University
Dr.iiAbdullahSa@gmail.com

Abstract: The paper aims at compiling the corrections of the commentators of (**Nāẓimat Al-Zuhr)** on the composer and a study of them, and producing them scholarly. It includes a definition of the term "istidrāk", and a mention of the published copies of Nāẓimat and its editions, and its available commentaries, and it includes the elaboration of the direct corrections, and a synopsis of the indirect ones, folloing the inductive and descriptive and analytical methodology, and titled: (**The Corrections of the Commentators of Nāẓimat Al-Zuhar on the Composer).**

The Findings:

1. The total number of the direct corrections –with the exception *mushbih al-fāṣilah*- are twenty-nine, and the indirect are twenty-four corrections, which are in total fifty-three corrections (**Nīl Janāha)** and none is contrary to the correct, but rather from the less important.
2. There were three corrections that were preponderant on the composer, they are: the 6th, the 22nd, the 23rd.
3. The competence of the composer in his composition and the presentation of issues was clear, even from the corrections that were made on him.

The Recommendation:

1. Collecting the copies of the composition - especially the '*Itāq* - to decide on its percentage; and respond to the corrections therein; And proving the differences that include significant differences in them; and study them.
2. Extracting the composer's methodology that he did not stipulate, based on what was extrapolated, such as: not arranging the places in the surahs, adding numbers to certain portions rather than to the last number mentioned, and others.
3. Studying the letters whose use is ambiguous as a symbol, but they are not, such as: (Ibr) with testimony of induction.

Keywords: (Correction, Al-Shatibi, Nāẓimat Al-Zuhr, counting verses, commentaries Nāẓimat).

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الجن والإنس ليعبدوه، ووضح لهم الأدلة والبراهين ليعرفوه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صَلَّى الله وسلم عليه، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به واتَّبعوه. **أما بعد:** فإن من أشرف العلوم ما تعلق بكلام الله ﷻ، ومن ألصقها به علم **عد الآي**، وقد أُلِّفت فيه كتبٌ نثرًا ونظمًا؛ كان من أبرزها المنظوم (**ناظِمَة الزُّهْر**) التي شرحها العلماء؛ **كاشِفِينَ لَوامِعَ بَدْرِها**؛ مظهرين **مَعالِمَها** و**يُسْرَها**؛ **مُبَشِّرِين بِطَلْعَةِ بَدْرِها**، **بِقَوْلٍ وَجِيْزٍ** واستدراك عليها **يَسِيْرٍ**، فجاء هذا البحث جامعًا ودارسًا لهذه الاستدراكات.

❋ أهمية البحث:

١. تعلقه بكلام الله ﷻ؛ حيث إنَّ مسائله تدور حول رأس الآية.

٢. كون ناظمها ممن علت منزلته، وربت درجته، لا سيَّما في علوم القراءات.

٣. كون المنظومة معتمدة على كتب هي أهم أصول علم عد الآي.

٤. أهمية الاستدراكات؛ كونها تكشف غامضًا، وترفع مبهمًا، وتزيل ملبسًا.

❋ أهداف البحث:

١. جمع الاستدراكات من مجموع الشروح؛ ليسهل الوقوف عليها والتعرف على ماهيَّتها.

٢. دراسة الاستدراكات على (ناظمة الزُّهْر) والحكم عليها.

٣. تقريب وتسهيل (ناظمة الزُّهْر) للطالبِين من خلال الاستدراكات.

❋ مشكلة البحث:

لا يوجد -فيما وقفتُ عليه- جمعٌ ودراسةٌ لاستدراكات شراح ناظمة الزُّهْر على الناظم، وتقسيمها، وترتيبها، ومعرفة ماهيتها، والموقف منها، فلذلك رغبتُ في هذا الموضوع.

❋ أسئلة البحث:

السؤال الأول: ما هي الاستدراكات، وما أنواعها على النَّاظمة؟

السؤال الثاني: كم عدد الاستدراكات المباشرة وغير المباشرة؟

السؤال الثالث: هل جميع الاستدراكات صحيحة، أم أنَّه يمكن الإجابة عليها؟

❋ **الدراسات السابقة:**

جاء حول النَّاظمة دراسات، تمثَّلت في الآتي:

❖ إتحاف الغُرِّ بما في ناظمة الزهر، د. محمد أحمد الأهدل[(١)].

❖ إعمال الفكر في قاعدة (ما قبل وبعد أخرى الذكر) من ناظمة الزهر، د. عبد الله السليماني[(٢)].

❖ منهج الإمام الشاطبي في كتابه ناظمة الزهر، د. عزيزة بنت حسن اليوسف[(٣)].

❖ منهج الإمامين الشاطبي والقاضي في كتابيهما ناظمة الزهر والفرائد الحسان، د.نواف المالكي[(٤)].

❖ كشف الضر في تحقيق نسبة ناظمة الزهر إلى الإمام الشاطبي، د. عبد الهادي حميتو[(٥)].

وناظمة الزُّهر تُنْسَب إلى الشاطبيِّ[(٦)]، وأبرز ما كُتب حوله الآتي:

---

(١) نَشَرَهُ إلكترونيًا عام ١٤٣٠هـ.

(٢) نَشَرَتْهُ مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، المجلد الأول، العدد الواحد والثلاثين، عام ١٤٣٦هـ.

(٣) نَشَرَتْهُ مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، المجلد الأول، العدد الخامس والثلاثين، عام ١٤٤٠هـ.

(٤) نَشَرَتْهُ مجلة مركز بحوث القرآن بجامعة ملايا في ماليزيا، العدد التاسع، عام ١٤٤٤هـ.

(٥) طَبَعَتْه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمعهد محمد السادس للقراءات عام ١٤٤٥هـ.

(٦) انظر: أجوبة ابن الجزري على المسائل التبريزية (ص١٦٣).

وقد أورد الشيخ عليٌّ الغامدي شكوكًا في نسبتها إلى الشاطبي، وأكَّد بشير الحميري في تحقيقه صحة النسبة، ثم نشر الشيخ عليٌّ مقالًا إلكترونيًا بتاريخ ١٤٤١/١٢/٢٣هـ مفاده التوقف عن نسبتها، وعلى إثرهما ألَّف عبد الهادي حميتو (كشف الضر في نسبة ناظمة الزهر)، ثم رد عليه الشيخ عليٌّ بمقال عنوانه (نثر الدُّرِّ في الترحيب بكشف الضر) بتاريخ ١٤٤٦/١/١٧هـ، مبينًا أنَّه سيذكر ردَّه في الطبعة الثالثة لتحقيق (حرز الأماني)، محيلًا أنَّها لعالم مشرقي في القرن الثامن.

وأقول: لكلٍّ حجته، وليس موضوع البحث متعلقًا بالنَّاظم أصالة؛ وإنما بالمنظوم، وعليه فإني سأذكرها منسوبة إلى النَّاظم؛ حتى يستبين أمرها وتتكشَّف حقيقة نسبتها.

❖ الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي، لأحمد القسطلاني(ت:٩٢٣هـ)[٧].

❖ الإمام الشاطبي سيد القراء، لإبراهيم محمد الجرمي[٨].

وبعد البحث في شبكة الإنترنت، وكشافات الرسائل العلمية، تبين عدم وجود جمع ودراسة لـ (**اسْتِدْرَاكَات شُرَّاحِ نَاظِمَةِ الزُّهْرِ عَلَى النَّاظِمِ**).

❋ **خطة البحث:**

البحث مكوَّن من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها: أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، وأسئلته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه، إجراءاته.

المبحث الأول: حول ناظمة الزُّهر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشراتها وتحقيقاتها. **المطلب الثاني:** شروحها. **المطلب الثالث:** موضوعاتها.

المبحث الثاني: استدراكات الشُّرَّاح على ناظمة الزُّهر، وفيه أربعة مطالب:

تمهيد: تعريف الاستدراك. **المطلب الأول:** أبياتها وتراجمها. **المطلب الثاني:** تقييد المواضع.

المطلب الثالث: الخروج عن طريق النَّظم. **المطلب الرابع:** مُشْبِه الفاصلة المتروك.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

---

(٧) طَبَعَتْه دار الفتح بعَمَّان، بتحقيق إبراهيم الجرمي، عام ١٤٢١هـ.

(٨) طَبَعَتْه دار القلم بدمشق، عام ١٤٢٠هـ.

❋ **منهج البحث:**

اتبعت المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي لشروح النَّاظمة، واقتصرت في إيراد الاستدراكات على شرح الأيوبي، والمخللاتي، والصنعاني، ورُوسْتُوفْدُوني، ومحمود دَعْبِيس وعبد الفتاح القاضي[٩]، والجكني، وتركتُ مَنْ بعدهم؛ لاعتمادهم عليهم، ونقلهم دون تعقيب[١٠].

إجراءات البحث:

انتهجتُ منهجًا علميًا، مراعيًا الآتي:

١. قسمت الاستدراكات إلى أربعة مطالب، والتزمت ترتيبها بحسب ورودها في النَّظم.

٢. ذَكَرْتُ توطئة وخاتمة لمطالب المبحث الثاني.

٣. تعاملت مع الاستدراكات بذكر الآتي:

١- البيت. ٢- شَرْحُه. ٣- محل الاستدراك. ٤- مُورِدُه. ٥- دراسته.

٤. أَوْرَدتُّ الشاهد من البيت فقط، واضعًا رقم البيت بين صدر البيت وعَجُزِه، مع وضع خطٍّ تحت الحروف الدالة على أهل العدد، هكذا:

..... ١٥٤ **لِكُوفٍ دَعِ** ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ وَ﴿مِّنِّي هُدًى﴾ **وَافْرِ**

٥. اعْتَمَدتُّ تحقيق د. بشير الحميري، وذَكَرْتُ تصويبات د. أشرف طلعت عند الحاجة[١١].

٦. أَوْرَدتُّ الاستدراكات المباشرة، واكتفيت في غير المباشرة بمثال، وأحلت الباقي[١٢].

---

(٩) في شرحهما (معالم اليسر) ولم أعتمد على (بشير اليسر)؛ لعدم وجود خلاف في الاستدراكات بينهما.

(١٠) انظر: شروح النَّاظمة في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(١١) سيأتي ذكرها في المطلب الثاني من المبحث الأول.

(١٢) سيأتي بيان الفرق في تمهيد المبحث الثاني.

٧. غَيَّرتُ طريقة إيراد الاستدراكات في المطلب الرابع (مُشْبِه الفاصلة المتروك)؛ نظرًا لطبيعته واختلافه عن باقي المطالب؛ حيث ذَكَرْتُ الكلمات القرآنية التي تركها النَّاظم وذكرها الشُّرَّاح، حسب ترتيب المصحف، معتمدًا الإحالة عند اسم السورة إلى أوَّل ذاكرٍ لها من الشُّرَّاح فقط، فإن كان ثمت زيادةُ موضعٍ من شارح، ذكرته محيلًا إليه.

٨. كتبتُ الكلمات القرآنية بالرسم العثماني، وعزوتُها بذكر رقمها في المتن.

٩. ميَّزت كلمات النَّظم المذكورة أثناء الكلام بجعلها داكنة مع خطٍّ تحتها هكذا: ( ).

١٠. اقتصرت عند ذكر الأعلام على سنة وفاة العَلَم في أول موضع ورد فيه.

١١. اكتفيت عند الإحالة إلى شروح النَّاظمة بالاسم.

المبحث الأول

حول ناظمة الزُّهر

المطلب الأول: نَشَراتها وتحقيقاتها

١. ضمن كتاب: إتحاف البررة بالمتون العشرة، علي محمد الضباع[١٣].

٢. متن ناظمة الزهر للإمام الشاطبي، محمد صادق قمحاوي[١٤].

٣. متن ناظمة الزهر في عد آي القرآن الكريم، السادات السيد منصور[١٥].

٤. منظومة ناظمة الزهر في عد آي السور، د. أشرف محمد فؤاد طلعت[١٦].

٥. ناظمة الزهر في عد الآي، د. بشير بن حسن الحميري[١٧].

المطلب الثاني: شروحها

جاءت العناية بشرحها متأخرة وذلك بعد القرن الثاني عشر-بحسب ما وقفتُ عليه-، وهي:

١. لوامع البدر في بستان ناظمة الزهر، عبد الله بن محمد الأيوبي(ت:١٢٥٢هـ)[١٨].

---

(١٣) طَبَعَتْه دار الصحابة للتراث بطنطا عام ١٤٢٢هـ بمراجعة جمال الدين وعبد الله علوان.

(١٤) طَبَعَتْه الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية عام ١٣٩٧هـ.

(١٥) طَبَعَتْه المكتبة الأزهرية للتراث بمصر عام ١٤٢٣هـ.

(١٦) طَبَعَتْه جامعة بروني بسلطنة بروني عام ١٤٢٣هـ.

(١٧) طَبَعَهُ كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود عام ١٤٣٧هـ.

(١٨) أوَّل شارح وقفتُ عليه، وقد ذكر عن شيوخه أنَّ النَّاظمة ليس لها شرحٌ. انظر: لوامع البدر (ص٧٠).
حقَّقه أحمد بن علي الحريصي في رسالة دكتوراة في قسم القراءات بجامعة أم القرى عام ١٤٣٠هـ.

٢. القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، رضوان بن محمد المخللاتي(ت:١٣١١هـ)[١٩].

٣. شرح ناظمة الزهر، محمد بن أحمد الصنعاني(ت:١٣٣٩هـ)[٢٠].

٤. شرح ناظمة الزهر في عد الآيات وتعيين فواصل القرآن، موسى رُوسْتُوفْدُوني (ت:١٣٦٩هـ)[٢١].

٥. قطف الزَّهر من ناظمة الزُّهر، علي محمد الضباع(ت:١٣٨٠هـ)[٢٢].

٦. معالم اليسر شرح ناظمة الزهر، محمود دعبيس(ت بعد:١٣٦٨هـ) وعبد الفتاح القاضي(ت:١٤٠٣هـ)[٢٣].

٧. كاشف العسر شرح ناظمة الزهر، فتح محمد باني بتي(ت:١٤٠٧هـ)[٢٤].

٨. بشير اليسر شرح ناظمة الزهر، عبد الفتاح القاضي[٢٥].

٩. طلعة البدر على ناظمة الزهر، محمد (حماد) بن أحمد الجكني الشنقيطي[٢٦].

---

(١٩) أقدم نسخةٍ بتاريخ ١٢٩٧هـ، وقد ذكر اطلاعه على شرح لكابرٍ من العلماء، لكنْ غلب عليه تحريف النُّسّاخ، ومراده كتاب الأيوبي؛ وذلك بمقارنة منقولاته المبدوءة بـ: (قال الشارح). انظر: القول الوجيز (ص٨٨و١٨٦).
وقد طُبِعَ بإذن وزارة الإعلام بفرع المدينة المنورة بتحقيق عبد الرازق موسى عام ١٤١٢هـ.

(٢٠) انتهى منه بتاريخ ١٣٠٦/٣/٣٠هـ، ولم يسمع بشرح قبله. انظر: شرح الصنعاني (ص١٤٢و٥٤٣)، وقد حققه شرف مطير في رسالة دكتوراة في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية ١٤٣٩هـ، ثم طَبَعَتْه دار الغوثاني عام ١٤٤٥هـ.

(٢١) انتهى منه بتاريخ ١٣٢٨/١/٣٠هـ، ولم يسمع بشرح قبله.
انظر: شرح رُوسْتُوفْدُوني (ص٢٣و١٣٥). وقد طَبَعَتْه دار الصحابة للتراث بطنطا بتحقيق عمر مالم المُراطي.

(٢٢) ذكره عبد الفتاح القاضي وأنه مخطوط، وذكره إبراهيم الجرمي وأنَّه مطبوع متداول، ولم أقف عليه.
انظر هداية القاري لعبد الفتاح القاضي (ص٦٨١) والإمام الشاطبي للجرمي (ص١٩٢).

(٢٣) انتهيا منه ١٣٦٨/٧/١٨هـ، ولم يذكرا شروحًا. انظر: معالم اليسر (ص٣٢٠) وطَبَعَتْه مطبعة الأزهر عام ١٣٦٨هـ.

(٢٤) مطبوع باللغة الأردية.

(٢٥) ألَّفه بعد نفاد طبعة (معالم اليسر) مختصرًا إياه بحذف الإعراب، مضيفًا العدد الحمصي. انظر: بشير اليسر (ص٤و٢٧٣).
وقد طَبَعَتْه مطابع دار المعارف، ودار السلام، وطَبَعَتْه مكتبة العلوم والحكم بتحقيق محمد سيدي الأمين، وطَبَعَه مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ضمن مجموع الأعمال الكاملة للشيخ عام ١٤٣٥هـ.

(٢٦) انتهى منه في رمضان عام ١٤٤٠هـ. انظر: طلعة البدر (ص٢٦٥).

١٠. شرح ناظمة الزهر في فواصل القرآن، حسين العشري.

١١. تيسير العسر بشرح ناظمة الزهر، جابر بن عبد السلام المصعبي.

١٢. نفائس الذخر في شرح ناظمة الزهر، فارس كريم العرابي[٢٧].

المطلب الثالث: موضوعاتها

اعتمد النَّاظم ثلاثة موضوعات من علم العدد[٢٨]:

الأول: ذِكْر عدد آي السورة إجمالًا للعادِّين، وهذا يكون مطلع كل سورة.

الثاني: ذِكْر الخلاف في آي السورة فرشًا بين العادِّين، والمقصود: بسط المواضع المعدودة اتفاقًا أو اختلافًا بين أهل العدد.

ولوازمه أنْ تُذكر الكلمة القرآنية، والعادّ صراحة أو رمزًا، والحكم عدًّا أو تركًا.

وأما تقييد المواضع، فقد يذكره وقد يستغني عنه.

الثالث: بيان مُشْبِه الفاصلة: ويُقْصَد به الكلمات القرآنية المشابهة لفواصل السورة[٢٩].

---

(٢٧) انتهى منه بتاريخ ١٤٤٢/٥/١٧هـ. انظر: نفائس الذخر (ص٢٠٩). والكتب الأربعة الأخيرة منشورة إلكترونيًا.
وقد ذكر الجرمي أنَّ للناظمة شروحًا مجهولة المؤلف، ولم أقف عليها. انظر: الإمام الشاطبي للجرمي (ص١٩٣).

(٢٨) انظر بتوسع موضوعات علم العدد: مقدمة تحقيق حسن المدد للجعبري، بشير الحميري، (ص٢٩).

(٢٩) انظر الكلام عن مشبه الفاصلة: مقدمة تحقيق حسن المدد للجعبري، بشير الحميري (ص٨٢).
قد يذكر النَّاظم زوائد لا تعلق لها بعلم العدد؛ تتميمًا للأبيات، ومن براعته أن يأتيَ غالبًا بمعنًى يتعلق بالمذكور، وقد جاء عَجُز البيت رقم [١٨٦] -على قولٍ- بهذا النسق، وهو قوله: (**وَكَمْ بِعَزِيزٍ يُبْدَلُ النّورُ فِيْ النَّشْرِ**).
انظر: لوامع البدر (ص٣٧٢).

المبحث الثاني

استدراكات الشُّرَّاح على ناظمة الزُّهر

تمهيد: تعريف الاستدراك

أصل الكلمة (دَرَكَ)، وأصل معناها اللغوي: اللَّحاق بالشيء والوصول إليه. واسْتَدْرَكَ عليه، أي: أدرك عليه خطأه[٣٠]، وهذا المعنى هو المراد في الاصطلاح؛ بحيث يُتبع القول الأول بقول ثانٍ؛ لإصلاح خطإٍ، أو إكمال نقصٍ، أو إزالة لبْسٍ[٣١].

وقد أجاد الشُّرَّاح الاستدراك بألطف عبارة، وأحسن طريقة، ومما يلتصق بهذا البحث مشيرًا إلى هذا المعنى، ما ذكره الشارح الصنعاني عن البيت [٢٣٦]؛ حين قال: «وهذا البيت ساقط في النسخة التي وصلت إليَّ، ولكنْ أخذته من كلام أبي عمرو وغيره، ولا يتوهم أنَّ النَّاظم لم يذكره؛ لأنه محافظ على حصر آيات الخلاف»[٣٢].

والمتتبع لشروح النَّاظمة يجد أنَّها لا تخلو من حلٍّ لمشكل، وفَتْحٍ لِمُقْفَل، واستنباطٍ لِمُغْفَلٍ، وجَمْعٍ لِمُتفرِّقٍ، وتَحْرِيرٍ لعبارات، واختصارٍ لمطولات، وإضافةِ إفادات، وتزامن معها الاستدراك على الأبيات.

والأصل في المستدرِك أن يكون قد لاحظ كلامًا يفيد خلاف الأولى أو الصواب.

وكلُّ ما يوحي صراحة أو إلماحًا ما يُستدرك به فإنَّه يُعدُّ استدراكًا.

وعليه اقتضت طبيعة الاستدراكات قِسْمتها إلى استدراك مباشر وغير مباشر:

فالمباشر: الاستدراك الصريح، سواء كان من باب خلاف الأولى أو الصواب.

---

(٣٠) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٢٦٩/٢) والصحاح للجوهري (١٥٨٢/٤).

(٣١) انظر: استدراكات السلف في التفسير للزهراني (ص١٦).

(٣٢) شرح الصنعاني (ص٤٧٤).

وغير المباشر: ما جاء على صورة الاستدراك، وتزامن معه الاعتذار أو الدفاع عن النَّاظم، أو وُصِفَ ما ذكره النَّاظم ما يُفْهَم كونُه زائدًا(٣٣).

المطلب الأول: أبياتها وتراجمها

توطئة: المقصود بهذا النوع من الاستدراكات ما كان متعلقًا بالعدد إجمالًا وفرشًا(٣٤)، أو ما كان متعلقًا بكلمات النَّظم، أو اصطلاحات النَّاظم، أو ما كان متعلقًا بترتيب الأبيات وتبويب التراجم، وما كان متعلقًا بغير علم العدد؛ والاستدراكات المباشرة على النحو الآتي:

الاستدراك الأول:

- **البيت**: عند «مقدمة النَّاظم»:

بِحَيٍّ مُرِيدٍ عَالِمٍ مُتَكَلِّمٍ ٣ سَمِيعٍ بَصِيرٍ دَائِمٍ قَادِرٍ وِتْرِ

- **شرحه**: استعاذ النَّاظم في بداية نظمه بالله ﷻ.
- **محل الاستدراك**: إطلاق (الدائم) على الله ﷻ لم يرد ولم يَثْبُت.
- **مُورِدُه**: الجكني وحده؛ حيث قال: «وقوله: (**دائِم**) لم يرد، وإنما ثبت (الآخر)... والحاصل أنَّ (الدائم) صحيحة المعنى إلا أنَّها لم تَرِد، وأسماء الله توقيفية، فلو قال النَّاظم: (آخر) مكان (**دائِم**) لكان أولى»(٣٥).

(٣٣) المباشر هو المعني بهذا البحث أصالة، وغير المباشر سأشير إليه في خاتمة المطالب.
(٣٤) ويشمل بيان العدد الفرشي هنا ذكر الكلمة القرآنية، والعادّ، والحكم، وأما تقييد المواضع فسيأتي في المطلب الثاني.
(٣٥) طلعة البدر (ص١٠) باختصار يسير.

- **دراسته:** لصنيع النَّاظم تخريجان: الأول: عند قول المستدْرِك: «لم يرد» والصحيح أنَّ بعض أهل السنة أثبته اسمًا لله ﷻ[٣٦]، والثاني: صحة إطلاقه لله ﷻ على سبيل الإخبار ما دام المعنى حقًّا، ولعل إيراد النَّاظم لها مُنَكَّرَة يُشْعِر بالإخبار[٣٧].

الاستدراك الثاني:

- **البيت:** عند «مقدمة النَّاظم»:

وَقَدْ صَـحَّ عَنْهُ أَنَّ إِحْرَازَ آيَةٍ ١٤ لَأَفْضَـلُ مِنْ كُوم مِنَ الإِبِلِ الحُمْرِ

- **شرحه:** ضمَّنَ النَّاظم في هذا البيت ما صحَّ عن رسول الله ﷺ فيمن حفظ آية؛ أنَّها خيرٌ له من ناقة كَوْما -أي: عظيمة السَّنام- من حمر الإبل[٣٨].
- **محل الاستدراك:** ورد في بعض نسخ النَّاظمة إفرادها هكذا (**كَوْمَا**)، وورد جمعها هكذا (**كُومٍ**)[٣٩]، وكان محل الاستدراك جمعها وكلمة (**آيَةٍ**)؛ لتوافق لفظ الحديث.
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث وصف الإفراد بأنَّه أنسب؛ لمناسبة (**آيَةٍ**)، ووصف الجمع بأنَّه أقرب للفظ الحديث، ثم قال: «وصواب البيت عندي؛ ليوافق لفظ الحديث: (وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّ إِحْرَازَ آيِهِ * لَأَفْضَلُ مِنْ كُوْمٍ مِنَ الإِبِلِ الحُمْرِ) بصيغة الجمع في (آيِهِ) بدل الإفراد في (**آيَةٍ**) والجمع في (**كُومٍ**)؛ فتأمل»[٤٠].

---

(٣٦) انظر: كتاب التوحيد لابن منده (٢/٨٤و١١٨) والحجة للأصبهاني (١/١٢٩و١٥٩).

(٣٧) الأوْلى أن يكون مدار الاستدراك على (المريد والمتكلم) لكونهما لم يردا اسمًا، وفي إطلاقها صفة لله ﷻ تفصيل، وباب الإخبار بها واسع. انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص٣١).

(٣٨) انظر: الحديث في صحيح مسلم (١/٥٥٢) رقم [٨٠٣].

(٣٩) انظر: القول الوجيز (ص٩٩)، وتحقيق أشرف طلعت لناظمة الزهر (ص٢٤).

(٤٠) طلعة البدر (١٦) باختصار يسير.

- **دراسته:** ما ذكره في (**كُومٍ**) بالجمع هو ما عليه الشُّرَّاح المتقدمون(٤١)، وأما تصويبه فيمكن القول: إنَّ المصنف أراد اسم الجنس في (**آيَةٍ**).

الاستدراك الثالث:

- **البيت:** عند «مقدمة النَّاظم»:

فَعَنْ نَافِعٍ عَنْ شَيْبَةٍ وَيَزِيدَ أَوْ ١٧ وَلُ المَدَنِي إِذْ كُلُّ كُوفٍ بِهِ يُقْرِي
وَحَمْزَةُ مَعْ سُفْيَانَ قَدْ أَسْنَدَاهُ عَنْ ١٨ عَلِيٍّ عَنَ اشْيَاخِ ثِقَاتٍ ذَوِيْ خُبْرِ
وَالآخِرُ إِسْمَاعِيلُ يَرْوِيهِ عَنْهُمَا ١٩ بِنَقْلِ ابْنِ جَمَّازٍ سُلَيمَانَ ذِي النَّشْرِ

- **شرحه:** أورد ثلاثةً من أهل العدد، وهما المدني الأول الذي رواه نافع(ت:١٦٩هـ) عن شيبة(ت:١٣٠هـ) ويزيد بن القعقاع(ت:١٣٠هـ)، والكوفي الذي رواه حمزة(ت:١٥٦هـ) وسفيان الثوري(ت:١٦١هـ) عن شيوخ إلى عليٍّ رضي الله عنه (ت:٤٠هـ)، ثم بيَّن المدني الثاني بقوله: (**وَالآخِرُ**) وهو ما رواه إسماعيل بن جعفر(ت:١٨٠هـ) عن ابن جمَّاز(ت بعد:١٧٠هـ) عن شيبة ويزيد.

- **محل الاستدراك:** إيهام عود ضمير (**عَنْهُما**) إلى آخر مذكورَين، وهما حمزة وسفيان، فتُجْعَل الأبيات –ليُسلم من ذلك، ويعود لشيبة ويزيد– هكذا:

فَعَنْ نَافِعٍ عَنْ شَيْبَةٍ وَيَزِيدَ أَوْ * وَلُ المَدَنِي إِذْ كُلُّ كُوفٍ بِهِ يُقْرِي
وَالآخِرُ إِسْمَاعِيلُ يَرْوِيهِ عَنْهُمَا * بِنَقْلِ ابْنِ جَمَّازٍ سُلَيمَانَ ذِي النَّشْرِ
وَحَمْزَةُ مَعْ سُفْيَانَ قَدْ أَسْنَدَاهُ عَنْ * عَلِيٍّ عَنَ اشْيَاخِ ثِقَاتٍ ذَوِيْ خُبْرِ

- **مُورِدُه:** الجكني مصرحًا؛ حيث قال: «تنبيه: الأَوْلى عندي جعل هذا البيت قبل البيت الذي قبله، فإنَّ جَعْلَه هنا يوهم أنَّ ضمير (**عَنْهُمَا**) لحمزة وسفيان، وهذا الإيهام وإن كان حاصلًا في ضمير الإفراد في

(٤١) انظر: لوامع البدر (ص٩٧) وشرح الصنعاني (ص١٧٩) وشرح رُوسْتُوفْدُوِي (ص٢٩).

(أَسْنَدَاهُ) أن يكون للأخير وهو الكوفي، إلا أنَّ الإيهام الأول أقوى؛ فتدبر. »[٤٢]. وقد سبقه رُوسْتُوفْدُوني فِعْلًا[٤٣]؛ حيث أورد الأبيات على هذا الترتيب دون تعليق عليه، وأما الباقون فقد شرحوها دون تعقيب.

- **دراسته:** ما ذكره الجكني في التقديم قد اعترف فيه أنَّه لم يسلم من إيهام عود ضمير (أَسْنَدَاهُ) إلى المدني الأخير، **وأقول:** إن ترتيب النَّاظم دقيق؛ ذلكم أنَّه ذكر إسناد المدني الأول، وبيَّن أنَّ جميع أهل الكوفة يعتمدونه بقوله: (إِذْ كُلُّ كُوفٍ بِهِ يُقْرِي)، وكان مما استقر أنَّ لأهل الكوفة إسنادًا آخر، فلما كان الحال كذلك، ولئلا يُفهم اقتصارهم على المدني الأول؛ ألصق ذكر العدد الكوفي به، ثم رجع إلى المدني الذي ذكره أوَّلًا مسندًا إلى شيبة ويزيد، وبيَّن إسناد المدني الثاني عنهما، والشهرة كاشفة لإيهام كلا الترتيبين[٤٤].

الاستدراك الرابع:

- **البيت:** عند «مقدمة النَّاظم»:

بِأَنَّ رَسُــولَ اللهِ عَـدَّ عَلَيْهِمَـا ٢٠ لَهُ الآيَ تَوْسِيْعًا عَلَى الخَلْقِ فِي اليُسْرِ
وَعَدُّ عَطَاءِ بْنِ اليَسَـارِ كَعَاصِـمٍ ٤٧ هُوَ الجَحْدَرِي فِي كُلِّ ما عُدَّ للبَصْـرِيْ
وَيَحْيَى الذَّمَارِي للشَّــآمِيْ وَغَيْرِهِ ٤٨ وَذُو العَـدَدِ المَكِّيْ أُبَيٌّ بِـلَا نُكْـرِ

- **شرحه:** الضمير في (عَلَيْهِمَا) عائد إلى شيبة ويزيد اللَّذَيْنِ أخذا العدد المدني الأول والثاني عن الصحابة، عن رسول الله ﷺ[٤٥]، أو شيبة ويزيد باعتبارهما فَرْدًا وعليٌّ رضي الله عنه[٤٦]، ثم بيَّن أنَّ العدد الذي رواه عطاء بن يسار(ت:١٠٣هـ) عن أهل البصرة كالعدد الذي رواه عاصم الجَحْدَرِيّ(ت:١٢٨هـ)، وأنَّ العدد الذي رواه يحيى

---

(٤٢) طلعة البدر (ص٢١-٢٢).
(٤٣) شرح رُوسْتُوفْدُوني (ص٣١).
(٤٤) الشهرة معتبرة في هذا النَّظم، كما أشار إلى ذلك الصنعاني. انظر: شرح الصنعاني (ص٣٠٢).
(٤٥) انظر: شرح الصنعاني (ص١٩٠).
(٤٦) انظر: القول الوجيز (ص١٠٥).

الذِّماري(ت:١٤٥هـ) وغيره من الأئمة هو العدد الشامي، وأنَّ العدد المنسوب إلى أُبَيّ بن كعب ﷺ (ت:٢٢هـ) هو العدد المكي.

- **محل الاستدراك**: إيراد البيت [٢٠] بعد ذكر الأعداد؛ جمعًا لها في مكان واحد؛ ولئلا يُفهم على الترتيب الحالي أنَّ التوقيف خاص بالمذكورين أوَّلًا.
- **مُورِدُه**: صاحبا (المعالم) حيث قالا عن البيت [٢٠]: «كان هذا البيت عقب قوله: (**بِنَقْلِ ابْنِ جَمَّازٍ**) في النسخة المطبوعة التي بين أيدينا، وكان هكذا: (**عَدَّ عَلَيْهِمَا**) بضمير التثنية، فلما رأيناه مقحمًا في هذا الموضع ينبو به مكانُه نقلناه؛ لأنَّ وضعه في هذا الموضع يوهم أنَّ عدد البصري والشامي والمكي ليس بتوقيف، كذلك ضمير التثنية لا يظهر وجهه؛ إذ السابق أبو جعفر وشيبة وعليٌّ، وإن تكلفوا بجعل أبي جعفر وشيبة بمنزلة فرد واحد فصحت التثنية، ولكن هذا مع بُعْدِه فيه أنَّ أبا جعفر وشيبة لم يسمعا من رسول الله ﷺ»(٤٧).
- **دراسته**: تباين الشُّرَّاح في موضع البيتين (**وَعَدُّ عَطَاءٍ...**) (**وَيَحْيَى الذَّمَارِي..**):
  - ❖ ذكرهما الأيوبي والصنعاني بعد البيت [٤٦] عند قوله: (**وَمَا بَيْنَ أَشْكَالِ...**)(٤٨).
  - ❖ ذكرهما المخللاتي بعد البيت [٢٤] عند قوله: (**وَمَا بَدْؤُهُ حَرْفُ..**)(٤٩).
  - ❖ ذكرهما رُوسْتُوفْدُوِني بعد البيت [٢٠] عند قوله: (**بِأَنَّ رَسُولَ اللهِ...**)(٥٠).

(٤٧) معالم اليسر (ص٢١) باختصار يسير. وذكره الجكني بنقلٍ عن عبد الفتاح القاضي. انظر: طلعة البدر (ص٢٧).

(٤٨) انظر: لوامع البدر (ص١٥١-١٥٢) وشرح الصنعاني (ص٢٤٠-٢٤١).
ومثلهما تحقيق بشير الحميري لناظمة الزهر (ص٣٢) حيث ذكر أنَّ النسخ التي وقف عليها على هذا الترتيب.

(٤٩) انظر: القول الوجيز (ص١٠٩).

(٥٠) انظر: شرح رُوسْتُوفْدُوِني (ص٣٢) ومثله تحقيق أشرف طلعت لناظمة الزهر (ص٢١).

❖ ذكرهما صاحِبا (المعالم) بعد البيت [١٩] عند قوله: (**وَالآخِرُ إِسْمَاعِيلُ ...**)[٥١].

إنَّ ترتيب الأيوبي والصنعاني والمخللاتي -وإن كان ذِكْرُ الأعداد فيه مفرقًا- إلا أنَّه كما قال المخللاتي عن صنيع النّاظم: «وإنما قدَّم هذه الأعداد الثلاثة وأخَّرَ الباقية؛ ليفيد أن مرجعها إلى سندين، أحدهما: سند المدنِيَّيْن وهو إلى أبي جعفر، والثاني: سند الكوفيين في اختيارهم، وهو إلى عليٍّ ﷺ لأنَّهما رَوَيا أنَّ رسول الله ﷺ عد آيات القرآن على هذين العددين كما أشار إليه قوله: (**بِأَنَّ رَسُولَ اللهِ عَدَّ عَلَيْهِمَا * لَهُ الآيَ تَوْسِيعًا عَلَى الخَلْقِ فِي اليُسْرِ**)»[٥٢]، وترتيب صاحبي (المعالم) بسرد الأعداد متتابعة؛ حتى لا يُفهم أنَّ التوقيف خاص بمن سبق؛ ومِنْ ثَمَّ ضبطا (**عَلَيْهِمَا**) بالجمع هكذا (**عَلَيْهِمُو**) ليشمل جميع الأعداد[٥٣].

وأقول: إنَّ مثل هذا التباين يبينه ويكشفه الوقوف على النسخ -وأخص العتاق منها-.

الاستدراك الخامس:

- **البيت**: عند «مقدمة النَّاظم»:

وَقَدْ يُنْظَمُ الشَّكْلَانِ فِي العَدِّ بَيْنَهَا ٦١ وَقَد تُرِكا فَاتْلُ القِتَالَ لِكَيْ تَدْرِيْ

- **شرحه**: بيَّن النَّاظم أنَّ التَّشاكل في السورة قد يقع في الحرف الأخير والذي قبله، وضرب مثالًا في سورة القتال؛ قائلًا: اقرأها ليتضح لك الأمر؛ وبيانه أنَّ فاصلتها مبنية على الهاء والميم في (هم) مثل: ﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [١٧]، لكن قد يُعتدُّ بالحرف قبل الأخير وحده، مثل: ﴿أَمْثَالُهَا﴾ [١٠] وقد يُعتد بالحرف الأخير، مثل: ﴿أَضْغَٰنَكُمْ﴾ [٣٧] ولكن لا يُتركان معًا[٥٤].

---

(٥١) انظر: معالم اليسر (ص١٨-١٩) وتابعهما مَنْ بعدهما من الشُّرَّاح.

(٥٢) القول الوجيز (ص١٠٥).

(٥٣) وصف أشرف طلعت هذا التعديل بأنَّه مجازفة، وأنَّه مخالف للنسخ التي وقف عليها.
انظر: تحقيق أشرف طلعت لناظمة الزهر (ص٢٤).

(٥٤) أكَّد النَّاظم عليه في قوله: (..... **ورُؤُسُهَا ٢١٧ كَمَا ﴿هُم﴾ وَ﴿تَقْوَىٰهُم﴾ وَ﴿أَمْثَلُهَا﴾ تَجْرِي**).

- **محل الاستدراك:** كان على النَّاظم وَضْعُ هذا البيت بعد البيت [٣٥] حين قال: (**وَكُلُّ تَوَالٍ فِي الجَمِيْعِ قِيَاسُهُ * بِآخِرِ حَرْفٍ أَوْ بِمَا قَبْلَهُ فَادْرِ**)؛ حيث إنَّه ذكر المشاكلة التي يُعرف من خلالها الفواصل، وذلك باعتبار الحرف الأخير أو الذي قبله.
- **مُورِدُه:** صاحِبَا (المعالم) وحدهما؛ حيث قالا: «والأنسب بهذا البيت أن يوضع عقب قوله: (**وَكُلُّ تَوَالٍ فِي الجَمِيعِ قِيَاسُهُ**) إلخ؛ لتعلقه به أشد تعلق»(٥٥).
- **دراسته:** أورد النَّاظم البيت بعد قول الأعمش(ت:١٤٨هـ) أنَّ عدم المشاكلة في قراءته سبب في عدم عد ﴿إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [البقرة:١١٤](٥٦)؛ بيانًا منه أنَّ الأصل في العدد التوقيف، وتعليقًا منه على الأثر، وأنَّ من أدلته عدم الالتزام بالمشاكلة كُلِّيًا؛ لأن العبرة بالنَّص(٥٧)، وبه تكون هذه مناسَبَةُ تأخير البيت.

الاستدراك السادس:

- **البيت:** في ترجمة «سورة آل عمران»:

وَ﴿الإنجِيلَ﴾ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ **غَيْرَ الثَّلاثِ دَعْ ٨٨ فِي الأَعْرَافِ مَعْ طَهَ مَعَ الشُّعَرَا الغُرّ**

- **شرحه:** بيَّن النَّاظم مذهب أهل العدد في كلمتي ﴿ٱلْإِنجِيلَ﴾ و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾، وهي على النحو الآتي:

الأولى: كلمة ﴿ٱلْإِنجِيلَ﴾ غير معدودة رأس آية في جميع القرآن، إلا ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران:٣] ﴿وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران:٤٨](٥٨)، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾ [الحديد:٢٧](٥٩).

---

(٥٥) معالم اليسر (ص٥٧) وذكره الجكني محيلًا إلى عبد الفتاح القاضي. انظر: طلعة البدر (ص٥٤).

(٥٦) حيث قال: (**وَفِي ﴿خَائِفِينَ﴾ اعْتَلَّ الأَعْمَشُ بِالَّتِي ٥٩ قَرَا "خُيَّفًا" وَهْوَ اجْتِهَادٌ بِلَا نُكْرِ**).

(٥٧) انظر: شرح الصنعاني (ص٢٦٦).

(٥٨) سبق للناظم بيان مذهب أهل العدد فيهما. انظر: البيتين [٨٢-٨٣] ولوامع البدر (ص٢١٣).

(٥٩) اخْتُلِفَ في هذا الموضع، وسيذكره في سورته. انظر: البيت رقم [٢٤٠].

الثانية: كلمة ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ غير معدودة رأس آية في جميع القرآن إلا ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران:٤٩][٦٠]، وما استثناه هنا عند قوله: **(غَيْرَ الثَّلَاثِ دَعْ * فِي الْاَعْرَافِ مَعْ طَهَ مَعَ الشُّعَرَا الغُرّ)** أي: اترك عدَّها في القرآن إلا في السور الثلاث، ومواضعها كالآتي:

- **سورة الأعراف في أربعة مواضع:**

١. ﴿قَدۡ جِئۡتُكُم بِبَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَرۡسِلۡ مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٠٥].

٢. ﴿لَئِن كَشَفۡتَ عَنَّا ٱلرِّجۡزَ لَنُؤۡمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرۡسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٣٤].

٣. ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٣٧][٦١].

٤. ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٣٨].

سورة طه في ثلاثة مواضع:

١. ﴿فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٤٧][٦٢].

٢. ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ﴾ [٨٠].

٣. ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقۡتَ بَيۡنَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَمۡ تَرۡقُبۡ قَوۡلِي﴾ [٩٤].

- **سورة الشعراء في أربعة مواضع:**

١. ﴿أَنۡ أَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٧].

٢. ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٢٢].

---

(٦٠) سبق للناظم بيان مذهب أهل العدد. انظر: البيت رقم [٨٣] ولوامع البدر (ص٢١٣).

(٦١) اخْتُلِفَ في هذا الموضع، وسيذكره في سورته. انظر: البيت رقم [١٠٧].

(٥) اخْتُلِفَ في هذا الموضع، وسيذكره في سورته. انظر: البيت رقم [٦٤].

٣. ﴿كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٥٩].

٤. ﴿أَوَ لَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧][٦٣].

وبقي موضعان معدودان عند الجميع، وسيأتي كلامه عنهما في سورتيهما[٦٤]، وهي:

١. ﴿هُدٗى لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [السجدة:٢٣].

٢. ﴿مَثَلٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الزخرف:٥٩].

- **محل الاستدراك**: ظاهر البيت يفيد استثناء ما سبق إيراده من المواضع، بحيث تكون معدودة عند الجميع، وهذا غير صحيح؛ حيث إنَّ كلمة ﴿ٱلۡإِنجِيلَ﴾ في الأعراف [١٥٧] وكلمة ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ في موضع الأعراف الرابع [١٣٨] وموضع طه الثاني [٨٠] والثالث [٩٤] غير معدودة اتفاقًا، وظاهر استثناء النَّاظم يفيد عدَّها.

- **مُورِدُه**: الصنعاني؛ حيث قال: «وعبارة النَّاظم في هذا البيت غامضة؛ قالوا: إنَّه ترك لفظ﴿ٱلۡإِنجِيلَ﴾[٦٥]، و﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٦٦] في آل عمران؛ لظهورهما، وذكر ما في الأعراف وبعد ذلك، فلو قال: (فِي الَاعْرَافِ إِسْرائِيلَ عُدَّ ثَلاثَةٌ * وَحَرْفٌ لَدى طَهَ وَفِي الشُّعَرا نَسْرِي) لكان أظهر لمراده»[٦٧].

وذكره الجكني بقوله: «اعلم أنَّ كلام النَّاظم في هذا البيت فيه اختصار شديد وإيهام غير سديد؛ ذلك أنَّ لفظ ﴿ٱلۡإِنجِيلَ﴾ المتروك اتفاقًا ليس في السور الثلاث المذكورة فقط، فهذا وجه الإيهام، و﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾

---

(٦٣) نصَّ هنا على العدّ، وأعاد في سورتها التأكيد عليه. انظر: البيت رقم [١٧٤].

(٦٤) انظر: البيت رقم [١٨٢و٢١١].

(٦٥) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾ [٦٥].

(٦٦) يعني قوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلّٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ﴾ [٩٣].

(٦٧) شرح الصنعاني (ص٣٠٠).

ليس معدودًا في السور الثلاث فقط، فهذا وجه الاختصار المخل، لكنَّ النَّاظم عوَّل على ما سيأتي به من الشرح في السور، وهذا لا يكفي، فلو أسقط البيت جملة لكان أولى؛ فتأمل. »[٦٨].

- **دراسته:** ما أورده المستدركان من عدم صحة إطلاق الاستثناء في السور الثلاث بحيث إنَّ جميع ما فيها من كلمتي ﴿ٱلْإِنجِيلَ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ معدود اتفاقًا أو اختلافًا؛ صحيح.

ولحلِّ الإشكال وكشف الغموض فيه؛ أقول الآتي:

أولًا: نَصَّ في ترجمة آل عمران أنَّ الجميع عدَّ ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في الشعراء رأس آية، وأكَّد ذلك في الشعراء عند البيت [١٧٤] قائلًا: (**وَقَدْ عَدَّ ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ كُلٌّ عَلى يُسْرِ**)، فيكون إعادة ذِكْرِها في سورتها تأكيدًا على الاستثناء الذي ذكره في آل عمران؛ لكثرة ورودها.

ثانيًا: يُشْكِلُ مِنْ جَعْلِ كل ما في الأعرف وطه معدودًا، الاتفاقُ على عدم عدِّ: ﴿مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف:١٥٧] و﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الأعراف:١٣٨] و﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه:٨٠] و﴿بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه:٩٤] وقد علَّلَ صاحِبا (المعالم) ذلك بقولهما: «لا يُتوهم فيما ذكرناه في الأعراف وطه كونهما فاصلتين؛ لعدم تمام الكلام وعدم المساواة، مع فقد ما في طه المشاكلة لفواصل سورتها»[٦٩].

ثالثًا: باقي السور التي لم يذكرها النَّاظم هنا ونصَّ عليها بالعدِّ -اتفاقًا أو اختلافًا- في تراجمها، وهو موضع السجدة [٢٣] والزخرف [٥٩] والحديد [٢٧] لا إشكال فيه؛ إذ يُفهم هنا مطلق التَّرك، ويُعلم من التخصيص في سورها استثناؤها، واتضاح الأمر إنما يَحْصُل بعد استقراء كامل النَّظم[٧٠]، وفي هذا

---

(٦٨) طلعة البدر (ص٧٦).

(٦٩) معالم اليسر (ص٨٢).

(٧٠) وقد فُعِلَ مثله في حرز الأماني. انظر: حرز الأماني الأبيات [٦٣٦و٦٣٧و٩٥٠].

ردٌّ على ما ذكره الجكني بقوله: «لكنَّ النَّاظم عوَّل على ما سيأتي به من الشرح في السور، وهذا لا يكفي».

رابعًا: صرَّح الصنعاني أنَّ واو (وَ﴿الإنجِيلَ﴾) معطوفة على (**اعْدُدْ**) في البيت السابق (**اعْدُدْ .... عَلَى الإِثْرِ**)[(٧١)]، وفي قوله هذا تكرار؛ لأنَّه سبق كلام النَّاظم عن موضعي أول السورة، وفيه أيضًا نقصٌ؛ ففي تحريره لم يذكر ﴿ٱلْإِنجِيلَ﴾ وأنَّها متروكة إلا ما استثناه النَّاظم، والصواب أنها للاستئناف؛ حيث لما كانت و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ تتشابه في كثرة الورود وعدم العد إلا في مواضع قليلة جمعهما في بيت واحد.

خامسًا: كلام الجكني أنَّ إسقاط البيت أَوْلى لا يستقيم؛ لأنَّ النَّاظم أطلق عدم العد، واستثنى السور الثلاث، ولم ينص عليه إلا هنا، فبدونه لن يُعلم حال باقي المواضع.

سادسًا: يبقى الإشكال في موضع طه الأخير ﴿بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى﴾ [٩٤] حيث اتُّفِق على عدم عدِّه، واستثناؤه يدل على عدِّه، ولا يشمله تعليل صاحبي (المعالم)؛ لأنه مُشْبِه للفاصلة، وهو الموضع الوحيد الذي قد يَرِدُ على النَّاظم.

والخلاصة أنَّ صنيع النَّاظم فيه بعض غموض، إلا أنَّه يتكشَّف مع مزيد تأمل وتدَبُّر.

الاستدراك السابع:

- **البيت**: في ترجمة «سورة الأنفال»:

..... ١١٠ **تُعَدُّ** ..... ﴿يُغْلَبُونَ﴾ **وَلَا دَرِّ**

- **شرحه**: أخبر النَّاظم أنَّ المرموز له بالواو من (**وَلا**) وهو الشامي، والمرموز له بالدال من (**دَرِّ**) وهو البصري عدّا ﴿يُغْلَبُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [٣٦] رأس آية، والباقون لم يعدّوه.

(٧١) انظر: شرح الصنعاني (ص٣٠٠).

- **محل الاستدراك:** عدم صحة إطلاق الـ (دَرّ) -والمراد به الكثرة- على الإنفاق؛ فيكون فيه الإخبار من الله ﷻ أنَّ الكافرين ﴿يُغْلَبُونَ﴾ طول الدَّهر.
- **مُورِدُه:** صاحِبَا (المعالم) وحدهما؛ حيث قالا: «(**ولا دَرّ**) هكذا في النسخ التي بين أيدينا، والدَّر بفتح الدال "اللبن والمطر الكثير" والـ(**وِلَا**) -بكسر الواو والمد وقُصِر للضرورة- المتابعة، ولعل النَّاظم تجوَّز بإطلاق الدَّر على الإنفاق، فيكون فيه إشارة إلى أنَّ لفظ﴿يُغْلَبُونَ﴾ هو الواقع في الآية الدالة على إنفاق الكافرين أموالهم للصد عن سبيل الله، ولعل في الكلام تصحيفًا، والأصل (دَهْرٍ) ويكون فيه إشارة إلى أنَّ إخبار الله تعالى بأنَّ الكافرين يغلبون؛ ثابت على طول الدهر وتوالي الزمن»[٧٢].
- **دراسته:** كلام المستدرك قائم حالة ضبط واو (**ولَا**) بالكسر[٧٣]، ولا علاقة له على ضبطها بالفتح[٧٤]، والكسر أنسب[٧٥]؛ لتكون كلمة واحدة دالة على البصري.

ويبقى بيان أنَّ القول بالتصحيف دعوى تحتاج دليلًا، فلو ذكر أنَّه الأنسب لكان أفضل؛ ولَعُدَّ اختيارًا منه واستحسانًا، بيد أنَّه يمكن حمل المعنى عند كسر واو (**ولَا**) إلى الغلبة لا إلى الإنفاق، والمعنى بأنَّهم يغلبون في أوقات متتابعة، أو أنْ يكون الدَّر بمعنى الكثرة، فيكون المعنى أن الله يغلبهم كثيرًا[٧٦].

---

(٧٢) معالم اليسر (ص٩٦).

(٧٣) ردَّ محمد سيدي الأمين على كلام صاحبي (المعالم) بأنَّ استعمال النَّاظم صحيح؛ حيث حَمَل معناه على الدعاء، (لا دَرَّ دُرَّه) أي: لا كثَّر خيره، وأقول: إنَّ كلامهما في حال كونها مكسورة، وتوجيهه صحيح فيما إذا كانت مفتوحة، وليس هذا مرادهما. انظر: بشير اليسر (ص٢٠٥) تحقيق محمد الأمين.

(٧٤) ضبطها الأيوبي بالفتح كما دل عليه تفسيره للمعنى بأنَّه لا خير للكافرين إذا كانوا مغلوبين؛ لأنه لا أجر لهم ولا شهادة. انظر: لوامع البدر (ص٢٥١)، ونصَّ الصنعاني على الفتح؛ حملًا لها على معنى النُّصْرة، بأنَّ غَلَبَةَ الدِّينِ للكفرة نُصْرَةٌ لرسول الله ﷺ؛ لأن الآية في سياق المُطْعِمِين يوم بدر. انظر: شرح الصنعاني (ص٣٢٦).

(٧٥) ضبطها أشرف طلعت بالكسر. انظر: تحقيقه لناظمة الزهر (ص٩).

(٧٦) انظر: الصحاح للجوهري (٢/٦٥٥).

الاستدراك الثامن:

- **البيت:** في ترجمة «سورة هود عليه السلام»:

وَهُودٌ عَنِ الكُوفِيْ كَمَا قَدْ جَمَعْتُهَا ١٢٠ وَثِنْتانِ دَامَا أَصْلُ وَصْلٍ بِلَا هَجْرِ

- **شرحه:** ذكر أنَّ عدد آيات سورة هود مئة وثلاث وعشرون عند الكوفي، وهو مأخوذ من كاف (**كَما**) الدال على عشرين، وقاف (**قَدْ**) الدال على مئة، وجيم (**جَمَعْتُهَا**) الدال على ثلاثة، ثم ذكر (**وَثِنْتَانِ**) أي: مئة وثنتان وعشرون للشامي المرموز له بالدال في (**دَامَا**)، والمدني الأول المرموز له بالألف في (**أَصْلُ**)، ويصبح عدد الباقين مئة وإحدى وعشرين، على منهجه في (**ما قَبْلَ أُخْرى الذِّكْرِ أَوْ بَعْدَهُ**)؛ بحيث نأخذ المرتبة الخالية قبل آخر رقم مذكور؛ لأنَّ المرتبة البعدية مذكورة للشامي والمدني الأول[(٧٧)].
- **محل الاستدراك:** وَهْمُ أن تكون واو (**وَصْلٍ**) رمزًا للبصريّ، ويتبعه أن تكون باء (**بِلَا**) رمزًا للمدنيّ الأخير؛ فيختلُّ المراد، والأصل أنَّ الواو هنا للفصل.
- **مُورِدُه:** الصنعانيُّ وحده؛ حيث قال: «والواو في قوله: (**وَصْلٍ**) فاصلة، وهي موهمة بأنها رمز للبصري، وإذا كانت رمزًا للبصري؛ فتكون الباء رمزًا للمدني الأخير، وقد استعملا في بعض النسخ رمز (**بِالحِجْرِ**) فيكون البصري والمدني الأخير، فمن يعدُّ هودًا مائة واثنتين وعشرين كذلك» ثم حرَّر قائلًا: «ولو أنَّ النَّاظم صرَّح بعدِّ الباقين، وهم المدني الأخير والمكيّ والبصري لكان أَوْلى، فيقول: (وَثِنْتانِ داما أَصْلًا وَلِلْغَيْرِ بِالوتْرِ)[(٧٨)]؛ لظهر عند الباقين أنَّهم عدّوا بعد المئة إحدى وعشرين، وخَلُصَ من الإيهام»[(٧٩)].

---

(٧٧) انظر: البيت رقم [٦٦] ولوامع البدر (ص١٨٢) وشرح الصنعاني (ص٢٧٢).
(٧٨) وزن البيت يحتاج إلى تحرير، وقد يكون (أَصْلُ وَالْغَيْرِ) أو (أَصْلًانِ الْغَيْرِ)؛ لكنها تصحفت عند الطباعة.
(٧٩) شرح الصنعاني (ص٣٣٧-٣٣٨).

وأغلب الشُّرَّاح أكَّدوا أنَّ واو (وَصْلٍ) للفصل ولم يذكروا احتمالية أن تكون رمزًا، وليس في كلامهم ما يُفهم منه الاستدراك على النَّاظم(٨٠).

- **دراسته**: استعمل النَّاظم الواو استعمالات ثلاثة، حيث **يستعملها** للفصل بعد تمام الرموز، أو للفصل بين مسائل السورة الواحدة، أو للعطف، **ويستعملها** مريدًا الرقم، وذلك إنْ ذكرها أول المسألة، مثل قوله في سورة الأعراف: (**وَالْاَعْرَافُ عَنْ كُوفٍ وَصَدْرٍ وَفِي**) ويستعملها مريدًا العدد البصري، مثل قوله في سورة فاطر: (**وَ﴿شَدِيدُ﴾ أَوَّلًا وَصْفُهُ دَهْرِ**)؛ وقد فصل في موضع بين الرموز بالواو(٨١)، وعليه فيكون صنيعه هنا فيه لَبْسٌ، ويكون استدراك الصنعاني وجيهًا وتحريره سديدًا، ويمكن التخريج للناظم أنَّه أمن عدم اللَّبس من خلال تكرار ذكر العدد الكوفي في (**هَجْرٍ**)، حيث سيُفهم منه انتهاء المسألة، وأنَّ الواو للفصل لا للرمز؛ لأنه قد سبق بيان العدد الكوفي، والأخذ بالرمزين وترك الثالث باعتبار أنَّ الهاء زائدة تحكم يحتاج دليلًا، فإما أن يؤخذ برمزية الجميع أو لا.

الاستدراك التاسع:

- **البيت**: في ترجمة «سورة هود عليه السلام»:

وَلِلصَّدْرِ﴿كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فَعُدَّهَا ١٢٣ وَ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ اعْدُد وِصَالًا دَوَا هَجْرِ

- **شرحه**: ذكر النَّاظم أنَّ قوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [٨٦] معدود للحجازي المرموز له بـ (**لِلصَّدْرِ**) ومتروك لغيرهم، وأنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [١١٨] معدود للبصري المرموز له بالواو في (**وِصَالًا**) والشامي المرموز له بالدال في (**دَوَا**) والكوفي المرموز له بالهاء في (**هَجْرٍ**).

---

(٨٠) انظر: لوامع البدر (ص٢٦٧) ومعالم اليسر (ص١٠٥) وطلعة البدر (ص١٠٠).
(٨١) البيت رقم [٢٧٤] عند قوله: (**كَلَا جُدْ وَهَبْ قُطْرٍ**).

- **محل الاستدراك**: هذا الاستدراك مبنيٌّ على الضبط الذي أورده المستدرِك، وهو: (وَ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ **اسْقِطْ وِصَالًا بِلَا هَجْرِ**) فاعتبر الواو فاصلةً، وما بعدها استئنافٌ لا علاقة له بمذهب العادين، فيكون المعنى عنده: اسْقِطْ عدَّ ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ للمدنيَّيْن والمكيِّ المرموز لهما (**لِلصَّدْرِ**)، واسْتَدْرَكَ على ما أورده باحتمالية أنْ تكون واو (**وِصالًا**) رمزًا، فتكون للعدد البصري، والباء في (**بِلَا**) رمزًا للمدني الثاني، والهاء في (**هَجْرِ**) للكوفي.
- **مُورِدُه**: الصنعاني وحده؛ حيث قال: «والواو في قوله: (**وِصَالًا**) فاصلة، وهي توهم أنَّها رمز لمن أسقط ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ وكذا الباء والهاء على ما جرى عليه في نظمه، لا سيما حيث لم يذكر ما يدل على إسقاطه لمدلول (**صَدْرِ**) بقوله: (اسْقِطْ لَهُ) أو غير ذلك» ثم حرَّر قائلًا: «فلو أنَّ النَّاظم كمَّل البيت بالرمز فيقول: (وَمُخْتَلِفِينَ اسْقِطْهُ فِي العَدِّ للصَّدْرِ) لخلص البيت من الإيهام، وظهر من يسقط ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾»[(٨٢)].
- **دراسته**: إذا لم تعتبر الواو رمزًا على ما انفرد به الصنعاني فلا إشكال، ويكون الفرق أنَّه ذكر التّاركين للعد، وفي الضبط الآخر ذُكِرَ العادون، والمحصلة واحدة، أما إذا اعتبر رمزًا فحينئذ يقع الإشكال، وعليه فيكون الأخذ بالضبط الأول أفضل؛ للسلامة من الإشكال في الثاني.

الاستدراك العاشر:

- **البيت**: في ترجمة «سورة طه»:

وَطَهَ لِبَصْـــرٍ قَـــدْ بَدَا لَمَعَانُـــها ١٤٩ وَشَـــامِيُّهُ يَسْـــمُو وَخَمْسٌ هُدى وَقْرِ

- **شرحه**: بيَّن النَّاظم أنَّ سورة طه عند العدد البصري مئة واثنتان وثلاثون، وهو مأخوذ من قاف (**قَدْ**) الدّال على المئة، وباء (**بَدا**) الدّال على الاثنين، ولام (**لَمَعانُها**) الدّال على الثلاثين، ثم ذكر أنَّ عددها عند الشامي مئة وأربعون؛ فياء (**يَسْمُو**) بعشرٍ تُضاف إلى المئة والثلاثين، وعددها عند الكوفي المرموز له

(٨٢) شرح الصنعاني (ص٣٤٠-٣٤١).

بالهاء من (**هُدى**) مئة وخمس وثلاثون، وللمسكوت عنهم مئة وأربع وثلاثون عملا بقاعدة (**ما قَبْلَ أُخْرى الذِّكْرِ**)(٨٣).

- **محل الاستدراك**: من وجهين: **الأول**: إظهار الضمة على المنقوص في (**وَشَامِيُّهُ**)، **والثاني**: إيهام أن يُفهم من (**يَسْمُو**) الزيادة، فيكون مجموع العدد البصري مئةً واثنين وأربعين.
- **مُورِدُه**: الجكني وحده؛ حيث قال: «ويبقى أنَّ الصواب أن يقول: (وشامِيْهِمُ مُرْضٍ وخمس هدى وقري) ليسلم من إظهار الضمة على المنقوص، والإيهام في زيادة الياء على (**قَدْ بَدَا لَمَعانُهَا**) فتأمل»(٨٤).
- **دراسته**: **الوجه الأول**: ما ذكره في إظهار الضمة على المنقوص لا يستقيم؛ لخروج الكلمة عن باب الاسم المنقوص ودخولها في باب النسب، وياء النسب مشددة تظهر عليها علامات الإعراب الثلاثة، خلافًا لياء الاسم المنقوص؛ إذ لا يظهر عليها إلا علامة النَّصب، فصنيع النَّاظم لا يطرأ عليه الاستدراك من هذا الوجه؛ لأنَّ الياء هنا للنَّسب(٨٥). **الوجه الثاني**: ذكر الأيوبي أنَّ منهج النَّاظم عند بيان الأعداد أول السور أنَّ كل زيادة على المئات أو العشرات إنما يُراد بها الزيادة على عقودهما، لا الزيادة على آخر عدد مذكور؛ بشهادة الاستقراء(٨٦)، ويظهر أنَّ ما فعله الجكني أنَّه أراد السلامة من زيادة (**يَسْمُو**) –الدالة على العشرة– على مجموع العدد السابق الذي هو مئة واثنان وثلاثون؛ فعدَّل البيت وأضاف (مُرْضٍ) – الدالة على الأربعين– على (**قَدْ**) –الدالة على المئة– وهذا مخالف للقاعدة الاستقرائية في النَّظم، بحيث إنَّه أضاف الأربعين على المئة لا عقد العشرة، وبناءً على منهج النَّاظم والعدد الذي ذكره الجكني يكون مجموع العدد مئةً وسبعين، وهو ليس مقصودًا عند الجكني قطعًا، فالصواب ما ذكره النَّاظم.

---

(٨٣) انظر: البيت رقم [٦٦].
(٨٤) طلعة البدر (ص١٢٦) بتصرف يسير.
(٨٥) انظر: المقتضب للمبرد (٣/١٣٣) وشرح الكافية لابن مالك (٤/١٩٥٠) وشرح الألفية للمكودي (ص٣٤٤).
(٨٦) انظر: لوامع البدر (ص٣١١) وانظر مثالًا: ناظمة الزهر البيت رقم [٧١].

الاستدراك الحادي عشر:

- عند تبويب النَّاظم: «سورة يس والصافات»[٨٧].
- **محل الاستدراك:** ذكر النَّاظم ما يتعلق بسورة يس في بيت واحد فقط، وجاء ما يتعلق بسورة الصافات في بيت مستقل، فاسْتُدْرِك على النَّاظم أن لو فصلهما لكان أنسب.
- **مُورِدُه:** الصنعاني وحده؛ حيث قال: «سورة يس والصافات، ترجم النَّاظم لهما معًا، ولم يكونا متصلتين في نظمه، فلو أفرد كل سورة وحدها كان أنسب»[٨٨].
- **دراسته:** ذكر النَّاظم في هذه الترجمة أربعة أبيات، كان لسورة يس منها البيت الأول كاملًا، فلو فصل على ما ذكره الصنعاني لم يكن هذا غريبًا؛ لأنه سبق مثلها[٨٩]، وقد علَّلَ الجكني صنيع النَّاظم بالأثر الوارد: (من قرأ يس والصافات يوم الجمعة ثم سأل الله؛ أعطاه الله سؤاله)[٩٠]، قائلًا: «لعل هذا يناسب جمع الشاطبي لهما في ترجمة واحدة»[٩١].

قلت: ما ذكره الصنعاني هو من باب التنسيق والترتيب، والظاهر لي أنَّ النَّاظم جمعهما في ترجمة واحدة؛ لأنه استفتح الكلام عن سورة الصافات بقوله: **(وَمِنْ تَحْتِها)**[٩٢]، أي من تحت سورة يس، فكان الأولى والأنسب جمعهما في ترجمة واحدة.

---

(٨٧) ناظمة الزهر (ص٧٨).

(٨٨) شرح الصنعاني (ص٤٢٧).

(٨٩) جاءت ترجمة سورة يونس عليه السلام والحجر والعنكبوت وفُصِّلَت على بيتٍ واحدٍ.
انظر: ناظمة الزهر (ص٥٢و٥٩و٧٣و٨٣).

(٩٠) موضوع وأحسن أحواله الضَّعف. انظر: تنزيه الشريعة للكناني (٢٩٨/١) وكنز العمال للهندي (٥٩١/١-٥٩٢).

(٩١) طلعة البدر (ص١٦٧).

(٩٢) البيت رقم [١٩٠].

الاستدراك الثاني عشر:

- **البيت:** في سورة الطَّوْل عند ترجمة «سورة الزمر والطَّوْل»:

وَدَعْ قَبْلَ ﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ وَدِنْ بِهِ ٢٠٥ .....

- **شرحه:** بيَّن أنَّ كلمة ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٥٣] الواقعة قبل ﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [٥٣] ترك عدَّها البصري المرموز له بالواو من (وَدِنْ) والمدني الأخير المرموز له بالباء من (بِهِ).
- **محل الاستدراك:** اشتباه أن تكون دال (وَدِنْ) رمزًا للشامي، وتكون الواو فاصلة.
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «وعبارة النَّاظم وإن تضمنت لطافةً لضمير الاستخدام في (وَدِنْ) أي: دن بالكتاب الذي هو القرآن، فإنها معترضة لما فيها من الإيهام في (دِنْ) فالدال للشامي، وهو غير داخل؛ لأنَّه يعد ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، فصواب العبارة (وصل به) أي: صل بالكتاب؛ لأنَّه أمر بالوصل»[(٩٣)].
- **دراسته:** لم أقف في النَّظم على واو ترمز للبصري وليست من بنية الكلمة ويكون ما بعدها رمزًا لعدد آخر كما هنا إلا في موضع واحد على ضَبْطٍ[(٩٤)]، وكلام المستدرِك مدفوعٌ بأنَّ النَّاظم لما كمَّل أركان ذكر العدد، حيث ذكر الحكم بـ(وَدَعْ) والكلمة القرآنية ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، ثم قيَّد موضعها (قَبْلَ ﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾)، لم يبق له إلا ذكر عادِّها، فلا يمكن أن يُتوهم بحال أن تكون الواو فاصلة ويكون ما بعدها رمز.

الاستدراك الثالث عشر:

- **البيت:** في سورة محمد ﷺ عند ترجمة «سورة الدخان والشريعة والأحقاف ومحمد ﷺ»:

وَ﴿أَمْعَآءَهُمْ﴾ مِنْ بَيْنِ ﴿أَهْوَآءَهُم﴾ مَعًا ٢١٨ .....

---

(٩٣) طلعة البدر (ص١٨٢).

(٩٤) سيأتي ذكره في الاستدراك السابع عشر.

- **شرحه**: أفاد في صدر هذا البيت أنَّ مِنْ رأس الآي المعدود اتفاقًا في هذه السورة ﴿فَقَطَّعَ أَمۡعَآءَهُمۡ﴾ [١٥] الواقع بين ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم﴾ [١٤، ١٦][(٩٥)]، وهي المبدوءة بـ ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾.
- **محل الاستدراك**: حاصل كلام النَّاظم بيان أطول آية في السورة، وهذا لا يستقيم؛ لما سبق ذكره أنَّ البصري عدَّ ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [١٥] وعليه لا تكون الآية أطول من غيرها.
- **مُورِدُه**: الأيوبي، حيث قال: «وحاصله بيان أطول آياتها، ثم اعلم أنَّ هذا الكلام لا يستقيم لمن عدَّ: ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [١٥] رأس آية[(٩٦)]؛ لأنَّه حينئذٍ لا يقع بين كلمتي ﴿أَهۡوَآءَهُم﴾ بل وقع بينها وبين كلمة ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾»[(٩٧)]. وذكره المخللاتي، وصاحِبا (المعالم)، والجكني[(٩٨)].
- **دراسته**: من عادة النَّاظم النَّص على أطول آيات السور كما أفاد الشُّرَّاح[(٩٩)]، بيد أنَّه لم ينص في هذا الموضع عليه صراحة، وإنما قد يُفهم من قوله: (**مِنْ بَيْنِ**) فيكون قَصْرُ كلامه على تحديد رؤوس الآي المعدودة اتفاقًا هو الأصل دون ذلك المفهوم، خصوصًا وأنَّه صرَّح بتحديد الآيات الطوال في المواضع الأخرى، وهنا لم يُصرّح، وعلى الأخذ بهذا المفهوم فيُحمل تحديد النَّاظم على مذهب الجمهور في عدم عدِّ ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾، وهذا ما ذكره المخللاتي وتابعه صاحِبَا (المعالم)، والجكني، وهو مفهومٌ من قول الأيوبي.

الاستدراك الرابع عشر:

- **البيت**: في سورة الرحمن ﷻ عند ترجمة «من سورة القمر إلى سورة الحديد»:

---

(٩٥) أشار إلى رأس الآية في البيت رقم [٢١٧] عند قوله: (**وَرُؤُوسُها...**).

(٩٦) انظر: البيت رقم [٢١٦].

(٩٧) لوامع البدر (ص٤٢٤-٤٢٥) باختصار يسير.

(٩٨) انظر: القول الوجيز (ص٢٩٣) ومعالم اليسر (ص١٧٤-١٧٥) وطلعة البدر (ص١٩٧).

(٩٩) مثل قوله في سورة المائدة البيت رقم [١٠٠]: (**وَآياتُها مِنْها طِوَالٌ كـ...**). وانظر أمثلة: لوامع البدر (ص٣٣٧) والقول الوجيز (ص١٨٦) وشرح الصنعاني (ص٣١٢).

..... ٢٣٠ **وَهَبْ دَائِمَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ عَدَّاهُ عَنْ خُبْرِ**

- **شرحه:** بيَّن النَّاظم أنَّ كلمة ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [١] أول سورة الرحمن ﷻ قد عدَّها الكوفي المرموز له بالهاء من (وَهَبْ)، والشامي المرموز له بالدال من (دَائِمَ).
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «(عَدَّاهُ) أتى بضميرهما؛ لأنه قدم الإشارة على الحرف لضيق النّظم، ولو قال: (وفي صدرها الرحمن عُدَّ هُدى دَهْرِ) لكان أوضح»(١٠٠).
- **دراسته:** ما صنعه النَّاظم واضح، فقد اعتمد على الألف في (عَدّاهُ) لتعود إلى المرموز لهما أوّلًا(١٠١)، وبَعْدُ: (عَنْ خُبْرِ) -لما أمن فيها التباس أن تكون رمزًا- أفادت لطيفة معنوية؛ حيث بيَّنَتْ أنَّ وجه العد هنا التوقيف، وإن ظُنَّ عدمه لكونه على كلمة واحدة(١٠٢).

وتحرير الجكني للبيت مفيد من جهة دفعه لإشكال أن تكون الواو في (وَهَبْ) رمزًا للبصريّ، ولم يذكر أحدٌ الاستدراك على هذا الوجه، ويمكن أن يجاب عنه أنَّه لما قدَّم الرمز على الموضع كان هذا دافعًا أن تكون الواو رمزًا؛ حيث استأنف بمسألة جديدة، وأفضل منه أن يُقال استقراءً إنَّ النَّاظم استعمل (وَهَبْ) في موضعين، وأراد فيهما رمزية الهاء لا الواو(١٠٣).

الاستدراك الخامس عشر:

- **البيت:** في سورة الواقعة عند ترجمة «من سورة القمر إلى سورة الحديد»:

..... ٢٣٤ ..... **اتْرُكَنْ** .....﴿ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ **ابْرِ**

---

(١٠٠) طلعة البدر (ص٢٠٩-٢١٠).

(١٠١) انظر: لوامع البدر (ص٤٤٥).

(١٠٢) ذكر النَّاظم في مقدمته ما يدل على أنَّ الفواصل لم تأت على كلمة واحدة إلا بعض المستثنيات.
انظر: البيت رقم [٤٢] ولوامع البدر (ص١٤٦) ومعالم اليسر (ص١٨٢).

(١٠٣) انظر: البيت رقم [٢٧٤].

بَدَا دُمْ ﴿لَمَجْمُوعُونَ﴾ فاعْدُدْهُ عَنْهُما ٢٣٥ .....

- **شرحه:** ذكر أنَّ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْآخِرِينَ﴾ [٤٩] يترك عدَّه المدني الأخير المرموز له بالباء في (**بَدَا**)، والشامي المرموز له بالدال في (**دُمْ**)، ويَعُدَّان ﴿لَمَجْمُوعُونَ﴾ بعدها.
- **محل الاستدراك:** اشتباه أن تكون (**ابْرِ**) رمزًا؛ فيدخل المدني الأول مع المذكورَيْن.
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «(**ابْرِ**) أمرٌ من الإبراء، بمعنى الشفاء، كمّل به البيت.. وعليه فيكون النَّاظم أتى بلفظِ أمر، وفيه إيهامٌ.. وإيضاح الإيهام أنَّ الهمزة للمدني الأول»[(١٠٤)].
- **دراسته:** اعتذر صاحبا (المعالم) للنّاظم قائلين: «ولعله أشار بقوله: (**ابْرِ**) إلى هذا الموضع؛ باعتبار أنَّ الآية ذُكِرت قطعًا لشُبَه المنكرين للبعث، فكأنه قال: «أَبْرِئْ نفسك من الجهل وإنكار البعث»؛ ولكونها قائمة مقام القيد لم يعتبرها رمزًا، ودل على عدم اعتبار ألفها رمزًا قوله فيما يأتي: (**عَنْهُما**)»[(١٠٥)]، فيكون قد اعتبرها قيدًا؛ لدفع احتمالية الرمز، وردَّ الجكني قائلًا: «حاول صاحب بشير اليسر أن يجيب عنه، فلم يأت بما يشفي»[(١٠٦)]. **وأقول:** ما ذُكِرَ عن الاستدراك الرمزي وجيهٌ، وجوابه استقراءً أنّ النَّاظم استعمل كلمة (**ابْرِ**) في أربعة مواضع[(١٠٧)]، ولم يجعلها رمزًا، فيكون الجواب: ثبوت عدم الاعتداد بها رمزًا؛ وتحمل على معنى البراءة والإبراء، أي: الإسقاط، وقد ذُكرت (**ابْرِ**) في جميع المواطن التي أمر النَّاظم فيها بترك العد، فيكون المقصود العطف عليه أو الإبراء منه[(١٠٨)].

---

(١٠٤) طلعة البدر (ص٢١٢-٢١٣).
(١٠٥) معالم اليسر (ص١٨٥).
(١٠٦) طلعة البدر (ص٢١٣).
(١٠٧) انظر: الأبيات [٢٤٨و٢٦٧و٢٨٠و٢٩١] ويُلحق بها «اسْتَبْرِ» انظر الأبيات [١٣٠و١٦٤و٢٢٤].
(١٠٨) انظر: لوامع البدر (ص٤٩٨) وشرح الصنعاني (ص٤٧٢و٥٠٧و٥٢٥).

الاستدراك السادس عشر:

- **البيت:** في سورة الطلاق عند ترجمة «من سورة الحديد إلى سورة الملك»:

..... ٢٤٧ وَ﴿أُخْرَىٰ﴾ **اعْدُدْ** وَ﴿ذِكْرَا﴾ **فَدَعْ** ﴿تَدْرِي﴾

- **شرحه:** بيَّن مُشْبِه الفاصلة المعدود اتفاقًا؛ وهي ﴿أُخْرَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [٦] و﴿ذِكْرَا﴾ من قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرَا﴾ [١٠]، ثم بيَّن مُشْبِه الفاصلة المتروك اتفاقًا؛ وهي ﴿تَدْرِي﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ﴾ [١].

- **محل الاستدراك:** قوله: (فَدَعْ) بالفاء، يوهم ترك عدَّ ﴿ذِكْرَا﴾ وهي معدودة عند الجميع، خصوصًا وأنَّ الواو في (وَ﴿ذِكْرَا﴾) لعطف الحكم في (اعْدُدْ) لا للفصل.

- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «وفي نُسَخِ النَّظم هنا (فَدَعْ) وهو تصحيفٌ واضح؛ فإنَّ ﴿ذِكْرَا﴾ لا خلاف في عدِّها، فالصواب ما أَثْبَتُّه» ثم علق قائلًا: «إذا صحت النسخة (فَدَعْ ﴿تَدْرِي﴾) فـ﴿تَدْرِي﴾ مجزوم؛ جوابًا لـ(فَدَعْ) لا لـ(اعْدُدْ) ويكون الكلام متعلقًا بصدر البيت بعده، ويكون النَّاظم اعتمد في ﴿ذِكْرَا﴾ على أنَّه لا قائل بتركه؛ فتأمل»[(١٠٩)].

- **دراسته:** ورد في كلمة (فَدَعْ) ضبطان، بالفاء والواو[(١١٠)]، والشُّرَّاح على الضبط بالفاء، ولا شك أنَّ الإيهام في الضبط بالفاء ظاهر، وغير موجود في الضبط بالواو، وعليه فيكون هو الأولى والأسلم؛ خصوصًا وأنَّه قد وُجِدت في بعض نسخ النَّاظمة، ويبقى أن القول بالتصحيف الظاهر دعوى تحتاج دليلًا.

الاستدراك السابع عشر:

- **البيت:** في ترجمة «سورة ن والحاقة»:

---

(١٠٩) طلعة البدر (ص٢٢٢-٢٢٣). وأحسب أنه يقصد ضبطها بالواو؛ لأنَّ ما أَثْبَتَهُ بالفاء.

(١١٠) انظر: تحقيق ناظمة الزهر (ص٩٤) الحاشية رقم [٦].

وَوَاعِـيَـةٍ نِـدْ بِـنْ وَأَفْـرَدَ دُمْ وَعَـى ٢٥٢ .....

- **شرحه:** بيَّن النَّاظم أنَّ عدد آي سورة الواعية –وهي الحاقة– اثنتان وخمسون، وهي مأخوذة من النون في (**نِدْ**) والباء في (**بِنْ**)، وقد جعل عددها فردًا –أي إحدى وخمسين– الشامي المرموز له بالدال من (**دُمْ**)، والبصري المرموز له بالواو من (**وَعَى**).
- **محل الاستدراك:** اختلاف ضبط كلمة (**وَعَى**) حيث ضبطها غير الأيوبي والصنعاني (**وَدَعْ**)، وتُشْكِل فيه أنَّ الواو ليست من بنية الكلمة، ويفهم منها عدم الرمز للبصري.
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «وصواب النَّاظم أن يقول: (دُمْ وَفَا) لأنَّ الواو ليست من الكلمة»[(١١١)]، وتركها من اعتمدها دون تعليق على الكلمة أو استدراك.
- **دراسته:** الضبطان واردان[(١١٢)]، وعلى ما أورده الأيوبي والصنعاني فلا إشكال[(١١٣)]، ولا يُفهم من (**وَدَع**) الأمر بالترك؛ لأنها سيقت عند ذكر العدد الإجمالي، وعلى كُلٍّ فإنَّ اعتماد الضبط الذي أورده الأيوبي والصنعاني يرفع الإشكال ويزيله، ويغني عن هذا كله.

الاستدراك الثامن عشر:

- **البيت:** في سورة المدثر عند ترجمة «سورة المزمل والمدثر»:

..... ٢٦١ .... **وَتِـلْـوٌ نَـلْ وِلَا خَمْسُ لِلْكُثْرِ**

سِوَى أَوَّلٍ ..... ٢٦٢ .....

- **شرحه:** بيَّن أنَّ عدد آي سورة المدثر التي تلي سورة المزمل ستٌّ وخمسون، وهي مأخوذة من نون (**نَلْ**) وواوِ (**وِلَا**) عند غير (**لِلْكُثْرِ**) وهم الكوفي والبصري، وأما الحجازيان والشامي المرموز لهم بـ (**لِلْكُثْرِ**) فهي

(١١١) طلعة البدر (ص٢٢٨).
(١١٢) انظر: تحقيق أشرف طلعت لناظمة الزهر (ص٢٨).
(١١٣) انظر: لوامع البدر (ص٤٧٧) وشرح الصنعاني (ص٤٩٢).

عندهم خمسٌ وخمسون، ثم استثنى المدني الأول من الحجاز في صدر البيت الثاني، فيكون عددها عنده ستًّا وخمسين.

- **محل الاستدراك:** تأخير واو (**ولًا**) يشكل فيه أن يتم اعتبارها فاصلةً.
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «وتأخير الواو في (**ولًا**) فيه إيهام أنَّها فاصلة، فصوابه: (وَلْ نَما..)»[(١١٤)].
- **دراسته:** نصَّ الأيوبي على نسختين بفتح الواو وكسرها[(١١٥)]، ولا إشكال على ضبطها بالكسر، باعتبار أنَّ الواو من بنية الكلمة، فلا يُتوهم الفصل، وأما على الفتح فيُدفع الإشكال أنَّ المقام في أول كل سورة بيان عددها الإجمالي، فلا يُتوهم كونها للفصل.

خاتمة المطلب:

هذا النوع من الاستدراكات هو الأكثر، ويمكن تقسيمه إلى الآتي:

الأول: الاستدراكات في منهج النَّاظم واصطلاحاته، متمثلا ذلك في الاستدراك السادس، والثامن، والعاشر في وجهه الثاني، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، والثامن عشر.

الثاني: الاستدراكات بسبب اختلاف النُّسخ، متمثلًا ذلك في الاستدراك التاسع، والسادس عشر، والسابع عشر.

الثالث: الاستدراكات في ترتيب الأبيات وتبويب التراجم، متمثلًا ذلك في الاستدراك الثالث، والرابع، والخامس، والحادي عشر.

---

(١١٤) طلعة البدر (ص٢٣٦).

(١١٥) لوامع البدر (ص٤٩١).

الرابع: الاستدراكات غير المتعلقة بعلم العدد، متمثلًا ذلك في الاستدراك الأول، والثاني، والسابع، والعاشر في وجهه الأول.

والجواب العام عنها أنَّ الأول كثيرًا ما أُشْكِلَ فيه استعمال النَّاظم الواوَ فصلًا ورمزًا ورقمًا، وما عَدَاه تكشفه دراسة منهج النَّاظم الذي لم ينص عليه مما عُلم بالاستقراء، وأما الثاني فيكشفه جمع نسخ النَّاظمة والوقوف عليها، وأما الثالث فهي من باب الاستحسان(١١٦)، وأما الرابع فقد خُرِّج الكلام فيه للناظم.

وقد تقدم الجواب الخاص عن كل استدراك، وليس فيها ما كان مخالفًا للصواب، حسب ما درسه الباحث، وأما ما كان من قبيل خلاف الأولى حسب ما رآه المستدِرك، فهي لم تؤثر في المسائل، ومثله تتنازعه وجهات النظر، والأصل بيان العلم، وليس بالضرورة أن تكون كل مسائله واضحة، وشأن النَّظم أضيق، والنَّاظم قد لا يسعه نظمًا ما يسعه نثرًا.

الاستدراكات غير المباشرة

ويبلغ عددها اثني عشر استدراكًا، وهي على النحو الآتي:

- الأول:

- **البيت**: في سورة الزمر عند ترجمة «سورة الزُّمَر والطَّوْل»:

وَتَنْزِيلُ كُوفٍ عَنْ هُدًى وَثَلاثُهـا ١٩٧ دَلِيلٌ.....

- **شرحه**: ذكر أنَّ عدد آي سورة الزمر عند الكوفي خمس وسبعون، من العين في (**عَنْ**) والهاء في (**هُدًى**)، وعند الشامي المرموز له بالدال من (**دَلِيلٌ**) ثلاث وسبعون، والباقون اثنتان وسبعون.

- **محل الاستدراك**: بيَّن النَّاظم العدد الكوفي وهو خمس وسبعون، والشامي وهو ثلاث وسبعون، وسكت عن الباقين، فيكون على قاعدته أنَّ العدد عندهم أربع وسبعون من خلال المرتبة الخالية بين المرتبتين المذكورتين، لكنَّ المعتمد لهم اثنتان وسبعون.

---

(١١٦) لا يَرِدُ على النَّاظم منها إلا المذكور سادسًا في الاستدراك السادس.

- **مُورِدُه**: صاحِبَا (المعالم) وحدهما؛ قالا: «كان ينبغي الأخذ بما بعد أخرى الذكر؛ لخلوها، ويظهر أنَّ ضيق النَّظم اضطره إلى ذلك؛ اعتمادًا على قرينة الذِّكر المختلف فيه»[(١١٧)].
- **دراسته**: قاعدة **(ما قَبْلَ أُخْرى الذِّكْرِ أَوْ بَعْدَهُ)**[(١١٨)] التي اصطلح النَّاظم عليها -بأنَّ عدد المسكوت عنهم يؤخذ بما قبل أو بعد آخر عدد مذكور- يتفاوت الأخذ بها كلُّ سورة بحسب قرائنها[(١١٩)]، ولعل النَّاظم أراد هنا الأخذ بآخر عدد مذكور وهو ثلاثة وسبعون، فيكون للباقين المرتبة التي قبله وهي اثنان وسبعون، وقد تعقَّبهما الجكني بقوله: «وفي كلام الشيخ عبد الفتاح القاضي هنا تخليطٌ غير وارد، والصواب حذفه»[(١٢٠)]، **وأقول**: بل هو ملحظ مبنيٌّ على استقراء طريقة النَّاظم، مدفوعٌ بما سبق ذكره[(١٢١)].
- **المطلب الثاني: تقييد المواضع**

توطئة: سار النَّاظم عند ذكر العدد الفرشي على ترتيب السور، ولم يُرَتِّب كلمات السورة نفسها بحسب ورودها؛ بل بحسب ما تيسر له في النَّظم، فقد يذكر كلمة وسط السورة ثم يرجع لأخرى أول السورة وهكذا، وهذا لا يُشْكِل لما تقتضيه طبيعة مسائل هذا العلم، إلا أنَّه احتاج إلى تقييد بعض المواضع.

وقد تعامل النَّاظم مع المواضع القرآنية بأربعة طرق:

---

(١١٧) معالم اليسر(ص١٥٩) باختصار يسير.

(١١٨) ناظمة الزهر البيت رقم [٦٦].

(١١٩) ذكر الصنعاني أنَّ من القرائن الإحالة على فهم السامع، وأقول: لعلَّ القرينة هنا الشّهرة؛ حيث إنَّ المشهور لهم أن عدد آيات السورة اثنان وسبعون. انظر: شرح الصنعاني (ص٢٨٦و٣٠٢و٣١٧) ولوامع البدر (ص١٨٤).

(١٢٠) طلعة البدر (ص١٧٧).

(١٢١) انظر باقي الاستدراكات: الثاني: طلعة البدر (ص٣٣). الثالث: شرح الصنعاني (ص١٩٣).
الرابع: شرح الصنعاني (ص٣٠٢). الخامس: شرح الصنعاني (ص٣٠٦). السادس: شرح رُوسْتُوفْدُوني (ص٦٧).
السابع: شرح الصنعاني (ص٤١٥). الثامن: شرح الصنعاني (ص٤٢٥). التاسع: طلعة البدر (ص١٥٢).
العاشر: شرح الصنعاني (ص٤٨٢). الحادي عشر: شرح الصنعاني (ص٥٠١). الثاني عشر: طلعة البدر (ص٢٣٦).

الأولى: قيَّد مواضع كان لزامًا تقييدها؛ ليخرج المتشابه(١٢٢).

الثانية: ترك التقييد في مواضع كان لزامًا تقييدها؛ لأنها تتشابه مع أخرى في نفس السورة.

الثالثة: قيَّد بعض المواضع ولم يكن محتاجًا لذلك(١٢٣).

الرابعة: ترك التقييد في معظم الكلمات؛ لعدم الحاجة.

والاستدراكات المباشرة على النحو الآتي:

الاستدراك التاسع عشر:

- **البيت**: في ترجمة «سورة الأنعام»:

﴿شَفِيعٌ﴾ مَعْ ﴿حَمِيمٍ﴾ مَعْ ﴿أَلِيمٌ﴾ يَلِيْهِمَا ١٠٥ .....

- **شرحه**: ذكر أنَّ ﴿شَفِيعٌ﴾ و﴿حَمِيمٍ﴾ وكذا ﴿أَلِيمٌ﴾ التي تليهما في التلاوة ليست معدودة عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٠].

- **مُورِدُه**: الأيوبي وحده؛ حيث قال: «وقوله: (يَلِيهِمَا) قيدٌ لقوله: (أَلِيمٌ) وليس بقيد احترازي عن شيء؛ لأنه لم يوجد لفظ (أَلِيمٌ) رأس آية في هذه السورة حتى يحترز به»(١٢٤).

---

(١٢٢) كما قال مثلًا في سورة الزمر: (وَفِي الثَّانِي لَهُ الدِّينَ) حيث قيَّد بالموضع الثاني؛ قاصدًا قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [١١] ليخرج الموضع الأول وهو قوله تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [٢].
انظر: البيت رقم [١٩٧].

(١٢٣) وتقييده تارة بالمجاور، وتارة بالموضع. انظر مثالًا: لوامع البدر (ص٣٩١) ومعالم اليسر (ص١١٤و١٢٨).

(١٢٤) لوامع البدر (ص٢٤٢-٢٤٣).

- **دراسته:** يُستفاد من قوله: (يَلِيهِمَا) أنَّ المقصود الموضع الثاني لا الأول عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [٥١] كما ذكر الصنعاني(١٢٥)، وبهذا فلا وجه للاستدراك، إلا أنَّ رُوسْتُوفْدُوِي ذكر الموضع الأول(١٢٦).

الاستدراك العشرون:

- **البيت:** في ترجمة «سورة طه»:

..... ١٥٤ لِكُوفٍ دَع ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ وَ﴿مِّنِّى هُدَى﴾ وَافْرِ

- **شرحه:** بيَّن أنَّ الكوفي ترك عدَّ قوله تعالى: ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١] و﴿هُدَى﴾ المقيدة بـ﴿مِّنِّى﴾ عند قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [١٢٣] والباقون عدّوهما.
- **محل الاستدراك:** إطلاق تَرْك العد في ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ وعدم تقييدها بما يوضح موضعها موهم؛ لورودها في موضع آخر عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [٧٢].
- **مُورِدُه:** الصنعاني وحده؛ حيث قال: «(لِكُوفٍ دَعِ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾) يعني: ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١] وهي توهم كلمة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ من قوله: ﴿تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [٧٢] وهي رأس آية بالاتفاق، وكان الأوْلى التقييد؛ لعدم اللبس، فلو قال: (وَ﴿مِّنِّى هُدَى﴾ كُوفٍ ودُنْيا مَع الزُّهْرِ)»(١٢٧).
- **دراسته:** قَدَّم الكلام على كلمة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ وقد جاءت بعد ﴿مِّنِّى هُدَى﴾ المقيدة؛ وأخرج بتقييده خمسة مواضع وردت في السورة [١٠، ٤٧، ٥٠، ٧٩، ١٢٢].

---

(١٢٥) انظر: شرح الصنعاني(ص٣١٩).
(١٢٦) انظر: شرح رُوسْتُوفْدُوِي (ص٥٨).
(١٢٧) شرح الصنعاني (ص٣٨٢).

وأما تقييد كلمة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ فيؤخذ مما تضمنه كلام النَّاظم من ثلاثة أوجه:

الأول: ما ذكره بعض الشُّرَّاح في (وَافْرِ) وأنَّها أمرٌ بالقطع، وفيها التنبيه على قطع التعلق بالدنيا(١٢٨)، وذكر الصنعاني أنَّ فيها إشارة إلى قطع آيات الخلاف مما بعدها(١٢٩).

الثاني: اعتبار استعمال كلمة (دَعِ) هنا قيدًا لا حكمًا؛ لأنَّ السياق قبل سياق ترك العد(١٣٠)؛ فيكون معناها مناسبًا لمعنى الآية الذي فيه الأمر بقطع النفس عن علائق الدنيا.

الثالث: الشهرة(١٣١)؛ حيث قد اتُّفِق على الموضع الثاني.

الاستدراك الحادي والعشرون:

- **البيت**: في ترجمة «سورة العنكبوت»:

..... وَ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ **صَدْ** ١٧٨ رُ .....

- **شرحه**: بيَّن أنَّ ﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ من ﴿وَتَقۡطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾ [٢٩] عدَّها الحجازي مرموز (صَدْرُ).
- **محل الاستدراك**: عدم تقييد موضع ﴿وَتَقۡطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾ [٢٩] ليخرج ﴿فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ﴾ [٣٨] المتروك عند الجميع.
- **مُورِدُه**: الجكني وحده؛ حيث قال: «و﴿ٱلسَّبِيلَ﴾ هو الأول، وكان على النَّاظم أنْ يقيده، بخلاف الثاني في السورة، وهو ﴿فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ فمتروكٌ إجماعًا»(١٣٢).

---

(١٢٨) انظر: لوامع البدر (ص٣١٨-٣١٩) ومعالم اليسر (ص١٢٩).

(١٢٩) وكأنَّ في كلامه هذا ردًّا على استدراكه. انظر: شرح الصنعاني (ص٣٨٢).

(١٣٠) حيث قال في صدر البيت: (**وَدَعْ** ﴿فَنَسِيَ﴾ **وَالصَّدْرَ أَسْقَطَ** ﴿صَفْصَفًا﴾).

(١٣١) سبق الكلام عنها في الحاشية رقم [١١٩] من البحث.

(١٣٢) طلعة البدر (ص١٥٤).

- **دراسته:** إطلاق النَّاظم؛ لأنَّه أمن عدم التباس عدّ الموضع الثاني؛ لأنَّ ما بعده ﴿وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ غير مساوٍ لباقي آيات السورة، والشهرة كونه مجمعًا على تركه.

الاستدراك الثاني والعشرون:

- **البيت:** في سورة الواقعة عند ترجمة «من سورة القمر إلى سورة الحديد»:

وَثَانِي ﴿سَلَٰمَا﴾..... ٢٣٩ .....

- **شرحه:** ذكر المعدود اتفاقًا، ومنه ثاني ﴿سَلَٰمَا﴾ عند قوله تعالى: ﴿قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [٢٦].
- **محل الاستدراك:** تقييده ﴿سَلَٰمَا﴾ بالـ (ثَانِي) لا حاجة له؛ بناءً على اصطلاحه.
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «ومقصوده أنَّ رأس الآية هو الثاني دون الأول؛ ولو استغنى عن هذا التقييد بالقاعدة السابقة: (**وَما بَعْدَ حَرْفِ المَدِّ فِيهِ نَظِيرُهُ... عَلى كِلْمَةٍ فَهْوَ الأخِيْرُ بِلا عُسْرِ**) لكان أحسن وأبعد عن إيهام أنَّ ﴿سَلَٰمَا﴾ تكرر في فاصلة أخرى»[(١٣٣)].
- **دراسته:** الاستدراك من حيث أصل طريقة النَّاظم ومنهجه صحيح، ويمكن القول إنَّ ذِكْر النَّاظم لهذا الموضع لمزيد إيضاح على غير عادته.

الاستدراك الثالث والعشرون:

- **البيت:** في ترجمة «سورة الملك»:

..... ٢٤٩ ..... **وَاعْدُدْ عَلَى خُبْرِ**

﴿نَذِيرٌ﴾ **بِالْأُوْلَى** ..... ٢٥٠ .....

- **شرحه:** ذكر مُشْبِه الفاصلة المعدود ﴿نَذِيرٌ﴾ الأول، عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [٨].

(١٣٣) طلعة البدر (ص٢١٥).

- **محل الاستدراك:** وردت كلمة ﴿نَذِيرٌ﴾ في أربعة مواضع: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [٨] و﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ [٩] و﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [١٧] ﴿وَإِنَّمَآ أَنَاْ نَذِيرٌ﴾ [٢٦] وقد نبَّه النَّاظم على الأول والثاني؛ حيث عُدَّ الأول اتفاقًا واختلف في الثاني[(١٣٤)]، وسكت عن الثالث المتفق على عدِّه، والرابع المتفق على تركه، وكان تحديده (**بِالْأُوْلَى**) مشكلا.
- **مُورِدُه:** الجكني وحده؛ حيث قال: «ولو لم يقيد النَّاظم بقوله: (**بِالْأُوْلَى**) لكان أولى؛ لأنَّ موضع الخلاف قد تقدم، وما عداه متفق على عدِّه، فصواب النَّاظم أن يقول: (لحرفا نذير)»[(١٣٥)].

والباقون شرحوها دون استدراك[(١٣٦)].

- **دراسته:** أحسن الجكني في استدراكه، فلو اسْتُغْنِيَ عن القيد لشمل الموضع الأول والثالث، وقد تأوَّل صاحبا (المعالم) عدم الذِّكْر بأنه لا يُتوهم تركه[(١٣٧)]، وقد يكون ذلك باعتماد الشهرة[(١٣٨)]، وأما الأخير فلم يذكره أحدٌ؛ لوضوحه وإن كان مُشْبِها للفاصلة.

خاتمة المطلب

مما سبق يظهر أنَّ الاستدراك التاسع عشر، والثاني والعشرين متعلِّقان بالطريقة الأولى، وباقي الاستدراكات متعلقة بالطريقة الثانية المذكورة عند توطئة المطلب، وقد خُرِّجَتْ بقرائن، ولا يَرِد على النَّاظم منها إلا الثاني والعشرين، والثالث والعشرين.

الاستدراكات غير المباشرة

---

(١٣٤) ناظمة الزهر البيت رقم [٢٤٩] ولوامع البدر (ص٤٧٢).
(١٣٥) طلعة البدر (ص٢٢٦).
(١٣٦) انظر: لوامع البدر (ص٤٧٣) والقول الوجيز (ص٣٢١) وشرح الصنعاني (ص٤٩٠).
(١٣٧) انظر: معالم اليسر (ص١٩٦).
(١٣٨) سبق الكلام عنها في الحاشية رقم [١١٩] من البحث.

ويبلغ عددها اثني عشر استدراكًا، وهي على النحو الآتي:

- الثالث عشر: في البيت [٢١٦] عند قول النَّاظم: (**وَبَصْرٍ لَهُ ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ لَدى الخَمْرِ**)، قال الأيوبي عنه: «أي: البصريُّ عُدَّ له ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [١٥] وقوله: (**لَدى الخَمْرِ**) قيدٌ له، أي عند ذكر الخمر، وليس بقيد احترازي عن شيء»(١٣٩).

والجواب عنها عمومًا وأنَّها وإن لم تكن للتقييد إلا أنَّه لا وجه للاستدراك فيها، فلم تكن مُخِلَّة، ولم يُفهم منها إيهامٌ؛ وإنما جيء بها لمزيد إيضاح، وتتميمٍ للأبيات.

المطلب الثالث: الخروج عن طريق النَّظم

توطئة: المقصود بهذا النوع من الاستدراكات الأوجه التي ذكرها النَّاظم ولم يذكرها أصله، أو العكس، حيث إنَّ النَّاظم قد ذكر الأصل الذي اعتمده بقوله:

وَقَدْ أُلِّفَتْ فِي الآيِ كُتْبٌ وَإِنَّنِي ٢٧ لِما أَلَّفَ الفَضْلُ ابْنُ شاذانَ مُسْتَقْرِ
رَوى عَنْ أُبَيٍّ وَالذَّمَارِي وَعاصِمٍ ٢٨ مَعَ ابْنِ يَسارٍ ما احْتَبَوْهُ على يُسْرِ
وَما لِابْنِ عِيسى سَاقَهُ فِي كِتابِهِ ٢٩ وَعَنْهُ رَوَى الكُوفِي وَفِي الكُلِّ أَسْتَبْرِ
وَلَكِنَّنِيْ لَمْ أَسْرِ إِلّا مُظَاهِرًا ٣٠ بِجَمْعِ ابْنِ عَمّارٍ وَجَمْعِ أَبِي عَمْرِو

---

(١٣٩) لوامع البدر (ص٤٢٣).

وانظر باقي الاستدراكات: الرابع عشر: معالم اليسر (ص٦٩-٧٠). الخامس عشر: لوامع البدر (ص٢٢٠-٢٢١). السادس عشر: لوامع البدر (ص٢٥٣). السابع عشر: طلعة البدر (ص١٢٧).

الثامن عشر: لوامع البدر (ص٣٢٣). التاسع عشر: لوامع البدر (ص٣٨٦). العشرون: طلعة البدر (ص١٩٦).

الحادي والعشرون: معالم اليسر (ص١٨٥) وطلعة البدر (ص٢١٢). الثاني والعشرون: طلعة البدر (ص٢١٥).

الثالث والعشرون: معالم اليسر (ص٢٠٧). الرابع والعشرون: طلعة البدر (ص٢٠٧).

فذكر النَّاظم أنَّ ابن شاذان(ت:٢٦١هـ) روى العددَ المكيَّ عن أُبَيّ بن كعب ﷺ، وروى العددَ الشّامي عن يحيى بن الحارث الذِّماري، والعددَ البصريَّ عن عاصم الجَحْدَرِيّ، وعَطاء بن يَسار، وذكر أنَّ ابن شاذان روى العددَ الكوفي عن محمد بن عيسى الأصبهاني(ت:٢٥٣هـ)[١٤٠].

والمفهوم من كلام الشُّرَّاح أنّ النَّاظم استعان بجمع المهدوي(ت:حدود ٤٤٠هـ) والدَّاني(ت:٤٤٤هـ) فيما نقلاه عن ابن شاذان، وجعله أصلًا له، ولم يلتزم متابعتهما في كل جمعهما، بل فيما نقلاه بسندهما عن ابن شاذان[١٤١]، وذلك محصورٌ في بيان العدد إجمالًا وفرشًا، مع ذِكْرِ مُشْبِه الفاصلة، دون بيانٍ للعدد الحمصي، وباقي موضوعات علم العدد.

وأقول: إنَّ مَرَدَّ الخروج الذي حوكم عليه النَّاظم إلى ثلاثة مصادر:

الأول: ابن شاذان[١٤٢]. **الثاني:** المهدوي[١٤٣]. **الثالث:** الرواية والاختيار[١٤٤].

وهي على النحو الآتي:

الاستدراك الرابع والعشرون:

- **البيت:** في ترجمة «سورة آل عمران»:

---

(١٤٠) انظر: لوامع البدر (ص١٢٦-١٣٠) وشرح الصنعاني (ص٢١٤).

(١٤١) انظر: لوامع البدر (ص١٢٦و١٣٢) وشرح الصنعاني (ص٢١٠) ومعالم اليسر (ص٢٩).
ردَّ الجكني على من ذكر أنَّ النَّاظم نظم البيان للدَّاني، بل الصواب عنده أنَّه ناظم لكتاب ابن شاذان، والبيان من المراجع المعتمدة، ويشهد له قول النَّاظم في موضع ذكر فيه خلاف أبي جعفر: (**فِيما حَكاهُ أَبُو عَمْرٍو**) انظر: البيت رقم [١٩١] وطلعة البدر (ص٣٢و١٦٩).
وأقول: المفهوم من كلام الشرَّاح اعتماده على المهدوي والدَّاني فيما نقلاه عن ابن شاذان، فلا تعارض.

(١٤٢) بحيث يكون ذكره ابن شاذان ولم يذكره الدَّاني، كما في الاستدراك الخامس والعشرين.

(١٤٣) وهذا محتمل؛ لأنه مفقود، ويشمل باقي الاستدراكات، فإنْ ذكرها المهدوي فلا يُعتبر خروجًا.

(١٤٤) وهذا يشمل **المرويَّ** في الكتب غير مصادره التي نص عليها، **والمرويَّ** أداءً عن شيوخه، مما ليس له ذكرٌ في الكتب، قال ابن جبارة موضحًا معنى الأداء عن شيخه: «يريد بالأداء -والله أعلم- أنَّه منقولٌ عنه مشافهةً، من غير تدوين في الكتب». المفيد لابن جبارة (ص٢٤٣).

..... ٨٤ ..... وَ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ عُـدَّ دُعَـا وَفْرِ
وَمَـعْـهُ يَـزِيـدٌ ..... ٨٥ .....

- **شرحه**: ذكر النَّاظم أنَّ الشامي المرموز له بالدال من (دُعَا) ومعه أبو جعفر يزيد بن القعقاع عدَّا قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٩٧] وتركها الباقون.
- **محل الاستدراك**: وَجْهُ العدِّ عن الشامي من الزيادات؛ لأن الدَّاني لم يذكره في كتابه(١٤٥).
- **مُورِدُه**: الأيوبي؛ حيث قال عنه: «وهذا من الزيادات عن الأصل؛ لأنَّ الدَّاني لم يتعرض لها، وعبَّر بعضهم بقوله(١٤٦): «قيل: إنَّ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ رأس آية على صيغة التضعيف»(١٤٧).

ولم يذكرها أحدٌ معه إلا الجكني(١٤٨).

- **دراسته**: واو (وَفْرِ) ليست رمزًا للبصريّ بل تتميمًا للبيت؛ بدليل إفراد الضمير بَعْدُ في قوله: (وَمَعْهُ)(١٤٩)، وهي على معنى التمام، قال الجكني: «تمَّ وكمل أنَّ الشامي بِعَدِّه ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ هنا؛ أتمَّ العدد الذي نقصه بترك ﴿ٱلْإِنجِيلَ﴾ [٣](١٥٠)؛ ولعلَّ في هذا تنكيتًا من النَّاظم على الدَّاني الذي ذكر إسقاطه للأول، ولم يذكر عدَّه لـ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾»(١٥١).

---

(١٤٥) الوجه مذكور في الطبعة الثانية للبيان وساقط في الطبعة الأولى.
انظر: البيان للدَّاني (ص٣٩٩). وانظر: الطبعة الأولى (ص١٢٤و١٤٣).
(١٤٦) يقصد ابن عبد الكافي، إلا أنَّه لم يذكر الشامي. انظر: عدد سور القرآن لابن عبد الكافي (ص٢٠٥).
(١٤٧) لوامع البدر (ص٢١٥).
(١٤٨) طلعة البدر (ص٧٣).
(١٤٩) أول من ذكرها رُوسْتُوفْدُونِي، ومثله صاحبا (المعالم). انظر: شرح رُوسْتُوفْدُونِي (ص٥١) ومعالم اليسر (ص٧٩).
(١٥٠) سبق الكلام عنها في الاستدراك السادس.
(١٥١) طلعة البدر (ص٧٣-٧٤)، وأقول: إن تحديد الموضع قد يُفهم من قوله: (دُعا وَفْرِ) فهي تتناسب مع مقام إبراهيم المأمور باتخاذه مصلى.

والخلاصة أنَّ زيادة الشامي قد ذكرها الدَّاني وبعض المتقدمين(١٥٢).

الاستدراك الخامس والعشرون:

- **البيت:** في ترجمة «سورة الحج»:

وَمَكِّ لَهُ ﴿سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ عَنۡ ١٦١ خِلافٍ فَسَبْعٌ كالثُّرَيَّا لَهُ تَسْرِي

- **شرحه:** بيَّن النَّاظم أنَّ كلمة ﴿ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [٧٦] معدودة عند المكي بخلاف.
- **محل الاستدراك:** وجه عدم العدّ عند المكي لم يذكره الدَّاني(١٥٣).
- **مُورِدُه:** الأيوبي؛ حيث قال: «أخبر النَّاظم بأن الرواة عن المكيّ اختلفوا في قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ فبعضهم عدّوه رأس آية، وبعضهم لم يعدّوه، وهذا من زيادات القصيد على الأصل؛ لأن الدَّاني لم يذكر الخلاف، بل صرَّح على كونه رأس آية للمكيّ»(١٥٤). وقد ذكره الصنعاني، وصاحِبا (المعالم)(١٥٥).
- **دراسته:** قال الصنعاني: «لم أر من ذكر الخلاف غير النَّاظم» والصحيح أنَّ الخلاف مشهور، ذكره ابن شاذان(١٥٦)، ونصَّ عليه النَّاظم بقوله: (**عَنْ خِلافٍ**) أي: على خلاف، وعليه (**فَسَبْعٌ**) أي: فيكون

---

(١٥٢) لم يذكرها الفضل بن شاذان عن الشامي، وذكرها ابن المنادي عنهما وكذا الجعبري. انظر: اختلاف العدد لابن المنادي (ص١٣٥و١٣٤) والحاشية رقم [١] وحسن المدد للجعبري (ص٣٠٧).

(١٥٣) البيان للدَّاني (ص١٩٠).

(١٥٤) لوامع البدر (ص٣٢٧) باختصار يسير.

(١٥٥) انظر: شرح الصنعاني (ص٣٨٩) ومعالم اليسر (ص١٣٣).

(١٥٦) ذكره من المتقدمين ابن شاذان وابن المنادي، ووجَّهه المخللاتي لعدم انقطاع الكلام. انظر: كتاب ابن شاذان (ص١٨٩) والحاشية رقم [١] واختلاف العدد لابن المنادي (ص٢٠١-٢٠٢) والقول الوجيز (ص٢٤١).

العدد الإجمالي عنده سبعٌ مع السبعين، وقوله: (**كالثُّرَيّا لَهُ تَسْرِي**) تشبيه عدّ هذا الموضع بالثُّريّا؛ لوضوحه، وكأنَّه ترجيحٌ منه(١٥٧).

الاستدراك السادس والعشرون:

- **البيت**: في سورة الطَّوْل عند ترجمة «سورة الزُّمَر والطَّوْل»:

وَأَسْقَطَ ..... وَ﴿تُشْرِكُو ٢٠٤ نَ﴾ ..... **وَالشّامِي بِهِ خلْفُهُ أُجْرِي**

- **شرحه**: أفاد أنَّ الشاميَّ ترك عدَّ ﴿تُشْرِكُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [٧٣] بخلاف.
- **محل الاستدراك**: زيادة وجه عدم العدِّ للشامي لم يذكره الدَّاني(١٥٨).
- **مُورِدُه**: الأيوبي؛ حيث قال: «وأخبر أيضًا بأن الكوفي -بلا خلاف- والشامي -بخلاف عنه- عدّا قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [٧٣] وبعده: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [٧٤] رأس آية، والباقون لم يعدوه. وحكاية الخُلْف عن الشامي مما انفرد به النَّاظم؛ لأن الدَّاني لم يذكر الخُلْف عنه في الأصل، بل شارك بين الكوفي والشامي في العد، ولعلَّ النَّاظم أخذ الوجهين عن غير طريق الدَّاني»(١٥٩).

وذكره المخللاتي، والصنعاني، وصاحِبا (المعالم) والجكني(١٦٠).

---

(١٥٧) انظر: لوامع البدر (ص٣٢٧) وشرح الصنعاني (ص٣٨٩) وطلعة البدر (ص١٣٥).

(١٥٨) انظر: البيان للدَّاني (ص٢١٨).

(١٥٩) لوامع البدر (ص٤٠٠).

(١٦٠) انظر: القول الوجيز (ص٢٨٠) وشرح الصنعاني (ص٤٤١) ومعالم اليسر (ص١٦٣-١٦٤) وطلعة البدر (ص١٨١).

- **دراسته:** ذكر المستدركون ما مفاده أنّ النَّاظم أخذ وجه عدم العدِّ من غير طريق الدَّاني، ورجَّح بعضهم عدم صحته؛ لأنَّ طُرُق النَّاظم لم تذكره(١٦١)، ولم أقف على من ذكر الخلاف للشامي غير النَّاظم.

وعليه فيمكن القول أنَّ وجه التَّرك رواه النَّاظم من غير طريق ابن شاذان والدَّاني، فيكون مردُّه إلى المذكور ثانيًا أو ثالثًا في توطئة المطلب.

الاستدراك السابع والعشرون:

- **البيت:** في سورة النبأ عند ترجمة «ومن سورة القيامة إلى سورة الشَّرح»:

﴿قَرِيبًا﴾ **وِلا جُودٍ بِخُلْفٍ** ..... ٢٦٩ .....

- **شرحه:** ذكر أنَّ البصريَّ المرموز له بالواو من (**ولا**) عدّ ﴿عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [٤٠]، والمكيَّ المرموز له بالجيم من (**جُودٍ**) عدَّها بخلاف عنه.
- **محل الاستدراك:** وَجْهُ التَّرك عن المكي لم يذكره الدَّاني في كتابه(١٦٢).
- **مُورِدُه:** الأيوبي؛ حيث قال: «وأما المكيّ ففي رواية الدَّاني عنه أربعون آية على تقدير عدم عدِّه، وفي رواية غيره عنه إحدى وأربعون آية كالبصري على تقدير عدِّه، وقدَّم النَّاظم الرواية الأولى -حيث أدرج المكيّ في جماعة- لكونها رواية الدَّاني، وأشار في الرواية الثانية بقوله: (**بِخُلْفٍ**)»(١٦٣).

وصرَّح بخروج النَّاظم المخللاتي، والصنعاني، والجكني(١٦٤).

---

(١٦١) انظر: شرح الصنعاني (ص٤٤١) وطلعة البدر (ص١٨١).

(١٦٢) انظر: البيان للدَّاني (ص٢٦٢).

(١٦٣) لوامع البدر (ص٥٠٠-٥٠١) باختصار يسير.

(١٦٤) انظر: القول الوجيز (ص٣٣٥) وشرح الصنعاني (ص٥٠٩) وطلعة البدر (ص٢٤٣).

- **دراسته:** ذَكَرَ الخلاف للمكيِّ في هذا الموضع غير واحد(١٦٥)، فيكون مردُّه إلى المذكور ثانيًا أو ثالثًا في توطئة المطلب.

الاستدراك الثامن والعشرون:

- **البيت:** سورة الشمس عند ترجمة «ومن سورة القيامة إلى سورة الشرح»:

..... ٢٧٩ ..... أُولُو جَبْرِ

..... وَالخُلْفُ فِي العَقْرِ عَنْهُما ٢٨٠ .....

- **شرحه:** أفاد أنَّ كلمة ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [١٤] ورد فيها الخلف عن المدني الأول والمكي، والضمير في (عَنْهُما) يعود إلى: (أُولُو جَبْرِ).
- **محل الاستدراك:** المفهوم من كلام الدَّاني تخصيص الخلاف للمكي فقط، وأنَّ المدني الأول انفرد بعدِّها دون خلاف(١٦٦).
- **مُورِدُه:** الأيوبي؛ حيث قال: «أخبر أنَّ الخُلْف ورد عن المدني الأول والمكيّ في قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [١٤]، والمفهوم من قول الدَّاني تخصيص الخُلْف للمكيّ؛ حيث قال: (وقد قيل: إنَّ المكيّ وافقه على عدِّها، وفي روايتنا عن ابن شاذان أنَّ المدني الأول انفرد بعدِّها)(١٦٧) انتهى، وقال الشيخ الإمام

---

(١٦٥) انظر: اختلاف العدد لابن المنادي (ص٣٢٠) وانظر تحقيق كتاب ابن شاذان (ص٣٦١) الحاشية رقم [١].

(١٦٦) انظر: البيان للدَّاني (ص٨٨).

(١٦٧) باختلافٍ، ونصُّه في المطبوع: «عدها المدني الأول والمكي بخلاف عنه، ولم يعدها الباقون». البيان للدَّاني (ص٨٨).
وقد يكون الأيوبي وقف على نسخة أخرى لكتاب البيان؛ بدليل نقولاته.

أبو القاسم في عد الآي: (إن الخلاف ثابت عنهما)، وهذا موافق لقول النَّاظم؛ فتدبر»[(١٦٨)]، وذكره المخللاتي قائلًا: «فلعل النَّاظم روى الخلاف للمدني الأول من غير طريق الدَّاني»، وذكره الجكني[(١٦٩)].

- **دراسته:** الخلاف في هذه الكلمة عدًّا أو تركًا مشهور[(١٧٠)]، ومجال الكلام ينحصر في أنَّ كتابي ابن شاذان والدَّاني اعتمدا للمدني الأول العدّ وحده، وزاد النَّاظم ترْك العدّ، ولم أقف على من ذكره إلا ما يُفهم من كلام أبي القاسم الذي نقله الأيوبي[(١٧١)]، فيكون مردُّه إلى المذكور ثانيًا أو ثالثًا في توطئة المطلب.

الاستدراك التاسع والعشرون:

- **البيت:** في سورة البينة عند ترجمة «ومن سورة الشرح إلى سورة العصر»:

..... ٢٨ ... **وَلَا دُمْ عَنْهُما ﴿ٱلدِّينَ﴾ يا ذُخْرِي**

- **شرحه:** بيَّن أنَّ البصري المرموز له بالواو من (**وَلَا**)، والشامي المرموز له بالدال من (**دُمْ**)، عدّوا ﴿ٱلدِّينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [٥]، وتركها الباقون.

- **محل الاستدراك:** إطلاق العدّ للشامي، دون ذكرٍ للخلاف الذي ذكره الدَّاني[(١٧٢)].

---

(١٦٨) لوامع البدر للأيوبي (ص٥٢٤).

(١٦٩) انظر: طلعة البدر (ص٢٤٨). وذكره المخللاتي بنقل نص الأيوبي. انظر: القول الوجيز (ص٣٤٨).

(١٧٠) انظر الخلاف وبسطه: اختلاف العدد لابن المنادي (ص٣٣٨) والحاشية رقم [١] وتحقيق كتاب ابن شاذان (ص٣٩٤) الحاشية رقم [٢] و(ص٤٤٢) وتحقيق كتاب حسن المدد للجعبري (ص٥١٧) الحاشية رقم [٢].

(١٧١) أبو القاسم هو ابن عبد الكافي، وهذا النص الذي ذكره الأيوبي لم أقف عليه في المطبوع، بل المفهوم من مجموع كلام ابن عبد الكافي في المطبوع العد عنهما من غير خلاف. انظر: عدد سور القرآن لابن عبد الكافي (ص٥٠٨). وقد ذكر السجاوندي الخلاف عنهما. انظر: تحقيق كتاب ابن شاذان (ص٣٩٤) الحاشية رقم [٢].

(١٧٢) البيان للدَّاني (ص٢٨٢).

- **مُورِدُه:** الأيوبي؛ حيث قال: «لم ينفهم الخلاف للشامي من كلام النَّاظم، وذكره الدَّاني في الأصل؛ قال: «وحكى بعض شيوخنا أنَّ الشاميّيْن عدّوا ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، وفي روايتنا عن ابن شاذان أنَّه مخصوص بالبصري»[(١٧٣)] وأطلقه النَّاظم»[(١٧٤)]، وذكره الجكني[(١٧٥)].
- **دراسته:** إطلاق النَّاظم العدّ للشامي دون إشارة منه لوجه التَّرْك دليلٌ على أنَّه اختيار من مجموع مروياته[(١٧٦)]، فيكون مردّه إلى المذكور ثانيًا أو ثالثًا في توطئة المطلب.

خاتمة المطلب

اتضح مما سبق أنَّ الشُّرَّاح حاكموا النَّاظم وعدُّوه قد خرج عن أصله عند مخالفته الدَّاني[(١٧٧)].

وكلها تعتبر اختيارًا من النَّاظم من مجموع مروياته، وله الحق في ذلك وإن نصَّ على أصله، فهو لم يَسْرِ إلا مظاهرًا في الأعم الأغلب، وإن خرج فهو اختياره، ويشير إليه قوله: (**وَفِي الكُلِّ أَسْتَبْرِ**) أي: أستنقي[(١٧٨)].

---

(١٧٣) انظر: كتاب ابن شاذان (ص٤١٠).

(١٧٤) لوامع البدر (ص٥٣٥). باختلاف عن البيان المطبوع (ص٩٣)، وفيه: «وحكى بعض شيوخنا أنَّ الشاميّين عدُّوا هذه التي في ﴿لَمۡ يَكُنِ﴾ وفي روايتنا عن الفضل في الإسناد المتقدم أنَّ البصريَّ انفرد بعدِّها، وهو الصحيح».

(١٧٥) انظر: طلعة البدر (ص٢٥٣).

(١٧٦) قال ابن المنادي: «لأنَّ الرُّواة عن أهل الشّام مختلفون في عدِّها، وقول من أتى بها عنهم أصح». اختلاف العدد لابن المنادي (ص٣٦٩). وانظر: (ص٣٤٦) والحاشية رقم [٢] و(ص٣٧٠و٤٥٢-٤٥٣).

(١٧٧) وكلها زيادات عما ذكره الدَّاني إلا الاستدراك الأخير، حيث أنقص وجهًا ذكره الدَّاني.

(١٧٨) انظر: شرح الصنعاني (ص٢١٤).

المطلب الرابع: مُشْبِه الفاصلة المتروك

توطئة: أضاف النَّاظم من مفردات علم العدد بيان مُشْبِه الفاصلة المتروك؛ حيث إنَّ الكلمات القرآنية عدًّا وتركًا تنقسم إلى ثلاثة أقسام: **الأول**: المتفق على عدِّه. **الثاني**: المتفق على تركه. **الثالث**: المختلف بين عدِّه وتركه.

ونصَّ أنَّه سيذكر مُشْبِه فواصل السور المتفق على تركه، وهو في هذا متابع للدَّاني؛ لأنَّ ابن شاذان لم يذكرها، قال النَّاظم:

وَأَكَّـدَهُ أَشْـــبـاهُ آيٍ كَـثِـيرَةٍ ٢١ وَلَيْسَ لَها فِي عَزْمَةِ العَدِّ مِنْ ذِكْرِ
وَسَــوْفَ يُوافِيْ بَيْنَ الاَعْدادِ عَدَّهَا ٢٢ فَيُوفِي عَلى نَظْمِ اليَواقِيْـتِ

وقد أبان الأيوبي موضحًا المعنى أنَّ هذا وعدٌ بأنه سيذكر مُشْبِه الفاصلة المتروك(١٧٩)، وذكر بعضهم أنَّ ذِكْره ليس مقصودًا، وإنما هو تَبَعٌ، كما يُزَيَّنُ العقد بالياقوت(١٨٠)، وظاهر كلام النَّاظم الاستقصاء، إلا أنَّ فِعْلَه لا يدل عليه.

وجماع ما ينتظم فيه كلام الشُّرَّاح عما تركه النَّاظم لا يخرج عما يلي: **أولًا**: الاقتصار على ذكرها، معبرين بقولهم: «وبقي موضعان..» و«ترك النَّاظم من مُشْبِه الفواصل كذا..»(١٨١). **ثانيًا**: ذكرها مع التعليل في عدم إيراد النَّاظم لها. ويُفهم من الأول والثاني الاستدراك غير المباشر. **ثالثًا**: ذكرها مع التصريح بالاستدراك.

---

(١٧٩) انظر: لوامع البدر (ص١١٦).
(١٨٠) انظر: معالم اليسر (ص٢٣).
(١٨١) وهو الغالب، ويشمل المواضع التي سيأتي ذكرها في الجدول دون إيراد تعليقٍ عليها.

وجميع المواضع على النحو الآتي:

السورة:	الموضع القرآني:	
الفاتحة[١٨٢]:	١. ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [٥]	
آل عمران[١٨٣]:	٢. ﴿إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [٩٧]	٣. ﴿ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [١٥٥، ١٦٦]
	٥. ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [١٩٧]	
النساء[١٨٤]:	٦. ﴿يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [٨١]	٧. ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [١٧٢]
المائدة[١٨٥]:	٨. ﴿ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [١٢]	٩. ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٠٧]
الأنعام[١٨٦]:	١٠. ﴿غُرُورًا﴾ [١١٢]	١١. ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ [١٢٦]
الأعراف[١٨٧]:	١٢. ﴿صَعِقًا﴾ [١٤٣]	١٣. ﴿يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [١٤٦]
	١٤. ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [١٦٤]	
الأنفال[١٨٨]:	١٥. ﴿فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾ [١٢]	١٦. ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٤١]
التوبة[١٨٩]:	١٧. ﴿مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [٤]	١٨. ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [٤]
	١٩. ﴿وَرِضْوَٰنٍ﴾ [٢١]	٢٠. ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [٣٦]

(١٨٢) ذكرها الجكني نقلًا عن الدَّاني. انظر: طلعة البدر (ص٦٤).

(١٨٣) انظر: شرح الصنعاني (ص٣٠٢).

(١٨٤) انظر: لوامع البدر (ص٢٣١).

(١٨٥) انظر: لوامع البدر (ص٢٣٧). والثانية على قراءة الجمع. انظر: البيان للدَّاني (ص١٤٩) والقول الوجيز (ص١٨٧).

(١٨٦) انظر: شرح الصنعاني (ص٣١٩).

(١٨٧) انظر: شرح الصنعاني (ص٣٢٤).

(١٨٨) انظر: لوامع البدر (ص٢٥٣). وزاد الثانية الصنعاني. انظر: شرح الصنعاني (ص٣٢٨).

(١٨٩) انظر: لوامع البدر (ص٢٦٠-٢٦١). وزاد الصنعاني الكلمتين رقم ٤ و٦٠. انظر: شرح الصنعاني (ص٣٣٣).

السورة:	الموضع القرآني:	
	٢١. ﴿وَقَلَّبُواْ لَكَ ٱلۡأُمُورَ﴾ [٤٨]	٢٢. ﴿فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [٥٨]
	٢٣. ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ [٦٠]	٢٤. ﴿وَٱلۡغَٰرِمِينَ﴾ [٦٠]
	٢٥. ﴿لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [٦١]	٢٦. ﴿لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ﴾ [٩١]
	٢٧. ﴿ٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾ [١٠٠]	٢٨. ﴿يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [١١٣]
	٢٩. ﴿وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾ [١١٧]	٣٠. ﴿أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ﴾ [١٢٦]
يونس[١٩٠]:	ذكر المخللاتي: ﴿ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٩٠] و﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٩٣] استدراكًا، وقد تركهما؛ اعتمادًا على ما ذكره في آل عمران[١٩١].	
هود[١٩٢]:	٣١. ﴿فِينَا ضَعِيفٗا﴾ [٩١]	
	علَّلَ الأيوبي عدم ذكر النَّاظم لها؛ لأن الألف ليست من فواصلها[١٩٣].	
يوسف[١٩٤]:	٣٢. ﴿سِكِّينٗا﴾ [٣١]	٣٣. ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [٤٣،٤٦]
	علَّلَ الأيوبي عدم ذكره الموضع الأول لوضوحه، وزاد المخللاتي أنَّ الألف ليست من فواصلها[١٩٥]، وكذا يمكن القول في الموضع الثاني والثالث.	
إبراهيم[١٩٦]:	٣٥. ﴿دَآبِرَيۡنِ﴾ [٣٣]	

(١٩٠) انظر: القول الوجيز (ص٢٠٤) وشرح الصنعاني (ص٣٣٦).
(١٩١) انظر: لوامع البدر (ص٢٦٤) ومعالم اليسر (ص١٠٣) والاستدراك السادس.
(١٩٢) انظر: لوامع البدر (ص٢٧٢).
(١٩٣) انظر: لوامع البدر (ص٢٧٢) والقول الوجيز (ص٢٠٨).
(١٩٤) انظر: لوامع البدر (ص٢٧٥) وذكر الثانية والثالثة الجكني عن البَنّا في الإتحاف. انظر: طلعة البدر (ص١٠٦).
(١٩٥) انظر: لوامع البدر (ص٢٧٥) والقول الوجيز (٢١٠).
(١٩٦) انظر: شرح الصنعاني (ص٣٥٧).

السورة:	الموضع القرآني:	
النحل[١٩٧]:	٣٦. ﴿قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٩]	٣٧. ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [٩٦]
	٣٨. ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [١١٧]	
	علَّلَ الأيوبي عدم ذكر الموضعين الأوَّلَين؛ اعتمادًا على فواصلها المحررة[١٩٨].	
الإسراء[١٩٩]:	٣٩. ﴿أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [٥]	٤٠. ﴿كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [٥٩]
	٤١. ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٢]	
	علَّلَ صاحِبا (المعالم) عدم ذكرها؛ بُعْد الشَّبه عن فواصل السورة[٢٠٠].	
الكهف[٢٠١]:	٤٢. ﴿بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [٢]	٤٣. ﴿بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ﴾ [١٥]
	٤٤. ﴿بُنْيَٰنًا﴾ [٢١]	
مريم[٢٠٢]:	٤٥. ﴿وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [٢٦]	٤٦. ﴿صَوْمًا﴾ [٢٦]
	٤٧. ﴿بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [٩٧]	
	قال النَّاظم في البيت [١٤٨]: (**وَصِلْ غَيْرَ شَيْبًا بَيْنَ آياتِها وَادْرِ**)، قال الأيوبي: «ولعل قوله: (**وَادْرِ**) يكون إشارة إلى نقصان الاستثناء، أي: تأمل المستثنيات العقلية والاستقرائية، ولا تحصره بلفظ ﴿شَيْبًا﴾ [٤]»[٢٠٣]، وقال صاحِبا (المعالم): «وقد تَرَكَ النَّاظم استثناء لفظ	

(١٩٧) انظر: لوامع البدر (ص٢٩٣) وذكر الأولى الجكني عن البَنَّا في الإتحاف. انظر: طلعة البدر (ص١١٦).
(١٩٨) انظر: لوامع البدر (ص٢٩٣) ومعالم اليسر (ص١١٦).
(١٩٩) انظر: لوامع البدر (ص٢٩٨).
(٢٠٠) انظر: معالم اليسر (ص١١٨).
(٢٠١) انظر: لوامع البدر (ص٣٠٤).
(٢٠٢) انظر: القول الوجيز (ص٢٣٠). وذكر الأخيرة الجكني نقلًا عن الدَّاني. انظر: طلعة البدر (ص١٢٤).
(٢٠٣) لوامع البدر (ص٣٠٨) باختصار يسير.

السورة:	الموضع القرآني:	
	﴿عَيْنَا﴾ و﴿صَوْمًا﴾ [٢٦] فإنهما متروكان إجماعًا أيضًا، وكان ينبغي التنبيه على ذلك، ولعل في قوله: (وَادْرِ) إشارة إلى البحث والتبيُّن»[٢٠٤].	
طه[٢٠٥]:	٤٨. ﴿فَٱعْبُدْنِى﴾ [١٤]	٤٩. ﴿فِى ٱلْيَمِّ﴾ [٣٩]
	٥٠. ﴿بِـَٔايَـٰتِى﴾ [٤٢]	٥١. ﴿مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [١٢٣]
	٥٢. ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [١٢٤]	٥٣. ﴿لَكَانَ لِزَامًا﴾ [١٢٩]
الحج[٢٠٦]:	٥٤. ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [٤٤]	
	أعاد الجكني تحرير البيت بقوله: (فأمليت مع للكافرين معاجزين)[٢٠٧].	
المؤمنون[٢٠٨]:	٥٥. ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [٢٧]	٥٦. ﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [٣٣]
	٥٧. ﴿ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [٧٧]	
	علَّلَ الأيوبي عدم ذكر الموضع الأول والثالث؛ لظهورهما، فالراء والدال ليست من فواصلها[٢٠٩].	
	٥٨. ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [٣]	٥٩. ﴿قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ [٤]
	٦٠. ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [٥]	٦١. ﴿وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [١٥]
	٦٢. ﴿مَا يَشَآءُونَ خَـٰلِدِينَ﴾ [١٦]	٦٣. ﴿بُرُوجًا﴾ [٦١]

(٢٠٤) معالم اليسر (ص١٢٤).
(٢٠٥) ذكر الأيوبي الموضع الثاني، وذكرها الصنعاني جميعًا. انظر: لوامع البدر (ص٣٢٠) وشرح الصنعاني (ص٣٨٤).
(٢٠٦) انظر: لوامع البدر (ص٣٣١).
(٢٠٧) انظر: طلعة البدر (ص١٣٨).
(٢٠٨) انظر: لوامع البدر (ص٣٣٤) وذكر الثانية المخللاتي. انظر: القول الوجيز (ص٢٤٤).
(٢٠٩) انظر: لوامع البدر (ص٣٣٤) ومعالم اليسر (ص١٣٧).

السورة:	الموضع القرآني:	
الفرقان[٢١٠]:	علَّلَ الأيوبي عدم ذكرها؛ لمخالفتها فواصل السورة، وزاد صاحِبا (المعالم)؛ استغناؤه عنها لقوله في البيت [١٧١]: (**وَبِالأَلِفاتِ خُذْ لَدَيْها**)، ولم يحتج إلا إخراج الموضع الأخير[٢١١].	
الشعراء[٢١٢]:	٦٤. ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [١٨]	
النمل[٢١٣]:	٦٥. ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [٢٢]	٦٦. ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [٦٥]
القصص[٢١٤]:	٦٧. ﴿تَذُودَانِ﴾ [٢٣]	
العنكبوت[٢١٥]:	٦٨. ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦٧]	
الروم[٢١٦]:	٦٩. ﴿وَٱلْمِسْكِينَ﴾ [٣٨]	٧٠. ﴿وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٣٨]
	ذكر الجكني أنَّهما متجاورتان؛ فينبغي الاقتصار على الثانية لاصطلاح النَّاظم العام[٢١٧].	
يس[٢١٨]:	٧١. ﴿رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [٢٠]	
	٧٢. ﴿دُحُورًا﴾ [٩]	٧٣. ﴿ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٨]

(٢١٠) انظر: لوامع البدر (ص٣٤٢). وذكر الأخيرة المخللاتي. انظر: القول الوجيز (ص٢٤٧).
(٢١١) انظر: لوامع البدر (ص٣٤٢) ومعالم اليسر (ص١٣٧) وطلعة البدر (ص١٤٦).
(٢١٢) ذكرها الجكني نقلًا عن الدَّاني. انظر: طلعة البدر (ص١٥٠).
(٢١٣) انظر: القول الوجيز (ص٢٥٣).
(٢١٤) انظر: القول الوجيز (ص٢٥٥).
(٢١٥) انظر: شرح الصنعاني (ص٤١٢).
(٢١٦) انظر: شرح الصنعاني (ص٤١٥).
(٢١٧) انظر: البيت رقم [٤٠] وطلعة البدر (ص١٥٧).
(٢١٨) ذكرها الجكني عن البَنّا في الإتحاف. انظر: طلعة البدر (ص١٦٨).

السورة:	الموضع القرآني:	
الصافات[٢١٩]:	٧٤. ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [١١]	٧٥. ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢]
	٧٦. ﴿مَا تُؤْمَرُ﴾ [١٠٢]	٧٧. ﴿وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ﴾ [١١٣]
	٧٨. ﴿نَسَبًا﴾ [١٥٨]	
ص[٢٢٠]:	٧٩. ﴿مِّن ذِكْرِى﴾ [٨]	٨٠. ﴿قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ﴾ [١٢]
	٨١. ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ﴾ [١٣]	٨٢. ﴿لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ﴾ [٣٠]
الزمر[٢٢١]:	٨٣. ﴿لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [٣]	٨٤. ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٩]
غافر[٢٢٢]:	٨٥. ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [٣]	٨٦. ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [١٤]
	٨٧. ﴿وَلَا شَفِيعٍ﴾ [١٨]	٨٨. ﴿وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ﴾ [٢٤]
	٨٩. ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [٣٣]	٩٠. ﴿يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ﴾ [٤٧]
	٩١. ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [٦٥]	٩٢. ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ [٧١]
فصلت[٢٢٣]:	٩٣. ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [٢٧]	٩٤. ﴿هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [٤٤]
الشورى[٢٢٤]:	٩٥. ﴿حَفِيظًا﴾ [٤٨]	٩٦. ﴿عَقِيمًا﴾ [٥٠]

(٢١٩) الكلمتان رقم ٧٢و٧٧ ذكرهما رُوسْتُوفْدُوني نقلًا عن منار الهدى، والباقية ذكرها الجكني عن البَنَّا في الإتحاف.
انظر: شرح رُوسْتُوفْدُوني (ص٩٢) وطلعة البدر (ص١٧١).

(٢٢٠) ذكرها الجكني عن البَنّا في الإتحاف. انظر: طلعة البدر (ص١٧٥).

(٢٢١) انظر: شرح الصنعاني (ص٤٣٩).

(٢٢٢) انظر: لوامع البدر (ص٤٠٤). والكلمتان رقم ٨٥و٨٧ ذكرها المخللاتي نقلا عن القسطلاني.
انظر: القول الوجيز (ص٢٨١).

(٢٢٣) انظر: لوامع البدر (ص٤٠٦).

(٢٢٤) شرح الصنعاني (ص٤٤٧).

السورة:	الموضع القرآني:	
الدخان[٢٢٥]:	٩٧. ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [٨]	
محمد ﷺ[٢٢٦]:	٩٨. ﴿لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [٤]	٩٩. ﴿بِبَعْضِ﴾ [٤]
	١٠٠. ﴿مِن قَبْلِهِمْ﴾ [١٠]	١٠١. ﴿دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [١٠]
	١٠٢. ﴿مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ [١٦]	١٠٣. ﴿بِسِيمَاهُمْ﴾ [٣٠]
الفتح:	استدرك الجكني بعد إيراد النَّاظم ثلاثة متروكات فواصلها على الألف قائلًا: «أطال النَّاظم في المتروكات ولم يستقصها، ولو ضبطها بأنَّ فاصلتها على الألف لكان أخصر»[٢٢٧].	
الطور[٢٢٨]:	١٠٤. ﴿أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [١٦]	
التحريم[٢٢٩]:	١٠٥. ﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَرُ﴾ [٨]	
الحاقة[٢٣٠]:	١٠٦. ﴿حُسُومًا﴾ [٧]	
المدثر[٢٣١]:	١٠٧. ﴿إِيمَٰنًا﴾ [٣١]	

خاتمة المطلب

عدد المواضع المذكورة اثنان وتسعون موضعًا ومئة، والمتروكة التي ذكرها الشُّرَّاح سبعة مواضع ومئة.

---

(٢٢٥) ذكرها الجكني نقلًا عن الدَّاني. انظر: طلعة البدر (ص١٩٤).

(٢٢٦) انظر: القول الوجيز (ص٢٩٤). والكلمة القرآنية رقم ٩٨ ذكرها الصنعاني، والكلمة القرآنية رقم ٩٩ ذكرها الجكني. انظر: شرح الصنعاني (ص٤٥٧). طلعة البدر (ص١٩٧).

(٢٢٧) طلعة البدر (ص٢٠٢).

(٢٢٨) انظر: طلعة البدر (ص٢٠٥).

(٢٢٩) انظر: طلعة البدر (ص٢٢٣).

(٢٣٠) انظر: شرح الصنعاني (ص٤٩٤).

(٢٣١) انظر: شرح الصنعاني (ص٥٠٤).

والأصل أنَّهم أوردوا ما ذكره الدَّاني وأهمله النَّاظم، وزاد بعضهم عن غير الدَّاني.

واستدركوا استدراكًا مباشرًا على النَّاظم في سورتين، وما عداها كان استدراكًا غير مباشر.

والجواب عنها أنَّ النَّاظم استعمل عدَّة ألفاظٍ دلَّت على أنَّ الاستقصاء غير مقصود، كقوله في موضع: (وَادْرِ) على معنى تأمل المستثنيات العقلية والاستقرائية، وابحث وتبيَّن، ولا تحصر المتروك فيما ذكرته، بل استخرجه استنادًا إلى القواعد المقررة(٢٣٢).

وقوله: (اسْتَمْرِ) على معنى تتبع السور لتستخرج المتروك من المعدود(٢٣٣).

وقوله: (اسْتَبْرِ) أي: استخلص واستخرج(٢٣٤).

وقوله: (اسْتَقْرِ) على معنى الاستقراء(٢٣٥).

مما يشير إلى أنَّ الاستقصاء غير مقصود عنده، فيُخَصَّص كلامه في المقدمة على ذِكْرِ الغالب.

(٢٣٢) انظر: الأبيات [١١٧و١٤٨و٢٠٠و٢٨٨] ولوامع البدر (ص٣٠٩) ومعالم اليسر (ص١٢٤) وطلعة البدر (ص٢٠٧).
(٢٣٣) انظر: الأبيات رقم [١١٤] وشرح الصنعاني (ص٣٢٩) ومعالم اليسر (ص٩٨).
(٢٣٤) انظر: الأبيات رقم [١٦٣و١٦٨] وشرح الصنعاني (ص٣٩٢).
(٢٣٥) انظر: الأبيات رقم [٢٢٠] ولوامع البدر (ص٤٢٨).

الخاتمة

خلُص الباحث من خلال درْسه لموضوع البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمِّها:

١. بلغ عدد الاستدراكات المباشرة -باستثناء مُشْبِه الفاصلة- تسعةٌ وعشرون استدراكًا، وغير المباشرة أربعةٌ وعشرون استدراكًا، فتكون بذلك تمت ثلاثةٌ وخمسين استدراكًا، (**نَيْلَ جَنَاهَا**) ليس فيها ما كان مخالفًا للصواب، وإنما من قبيل خلاف الأولى.

٢. يَرِدُ على النَّاظم ثلاثة استدراكات، وهي السادس، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون، والباقي أمكن تخريجه وحمله محملا صحيحًا.

٣. أكثر مُورِدٍ للاستدراكات المباشرة الجكني، وغير المباشرة الصنعاني والجكني، ويوضحها مجملة الآتي:

المستدْرِك	الاستدراكات المباشرة	النسبة المئوية	الاستدراكات غير المباشرة	النسبة المئوية	المجموع	الاستدراكات المكررة	المجموع الكلي
الأيوبي	٨	٪٢٧,٥٨	٥	٪٢٠,٨	١٣	=	١٣
المخللاتي	٠	٪٠	٠	٪٠	٠	٤ مباشرة	٤
الصنعاني	٥	٪١٧,٢٤	٧	٪٢٩,١٦	١٢	٣ مباشرة	١٥
رُوسْتُوفْدُوِي	١	٪٣,٤٤	١	٪٤,١	٢	٠	٢
صاحبا المعالم	٣	٪١٠,٣٤	٤	٪١٦,٦	٧	٣ مباشرة	١٠
الجكني	١٢	٪٤١,٣٧	٧	٪٢٩,٦	١٩	٩ مباشرة ١ غير مباشرة	٢٩

٤. عدد مُشْبِه الفاصلة المتروك الذي ذكره النَّاظم اثنان وتسعون موضعًا ومئة، وما تركه وذكره الشُّرَّاح سبعة مواضع ومئة.

٥. قصَدَ النَّاظم التمثيل لمُشْبِه الفاصلة المتروك، لا الاستقصاء؛ بدليلين:

الأول: تركه لها مع كثرتها. **الثاني:** ألفاظه التي أفادت قياس المتروك على المذكور.

٦. استبان تمكن النَّاظم في نظمه وعرضه للمسائل، حتى من خلال ما اسْتُدْرِك عليه.

هذا؛ وقد ظهر للباحث من خلال بحثه توصياتٌ، من أهمِّها:

١. جَمْعُ نسخ النَّاظمة -خصوصًا العتاق- للبَتِّ في نسبتها؛ ودفع الاستدراكات المترتبة عليها؛ وإثبات الفروق التي تضمنت اختلافًا مؤثرًا فيها؛ ودراسة ما يترتب عليها.

٢. استخراج منهج النَّاظم الذي لم ينص عليه، بما عُلِمَ استقراءً، مثل: عدم ترتيبه المواضع في السورة الواحدة، وزيادة الأرقام التي يذكرها على العقود لا على آخر رقم مذكور، وتنبيهه على الآيات الطوال في السورة، واعتماده على الشهرة أحيانًا، وغيرها.

٣. دراسة الواو عند النَّاظم دراسة استقرائية تحليلية، وبيان منهجه فيها؛ حيث دار استعماله لها فصلًا ورمزًا ورقمًا.

٤. دراسة الرموز عند النَّاظم لمعرفة منهجه فيها، ومتى اعْتُبِرت ومتى لم تُعتبر.

٥. دراسة الحروف التي يُلتبس استعمالها رمزًا، وليست كذلك، مثل: (ابْرِ) بشهادة الاستقراء.

٦. اختصار النَّاظمة بحذف مُشْبِه الفاصلة؛ ليسهل حفظها.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

❋ **المطبوعات:**

١. **أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات**، عبد العزيز الزعبي، مؤسسة الضحى، ط١، ١٤٣٧هـ.

٢. **اختلاف العدد**، الفضل بن شاذان، بشير الحميري، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٤٣هـ.

٣. **استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاثة الأولى**، نايف الزهراني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٠هـ.

٤. **الإمام الشاطبي سيد القراء**، إبراهيم الجرمي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥. **بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل**، عبد الفتاح القاضي، محمد سيدي الأمين، مكتبة العلوم والحكم، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).

٦. **البيان في عد آي القرآن**، أبو عمرو الدَّاني، غانم الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ. وطبعة دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط١، ١٤٣٩هـ.

٧. **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، علي الكناني، عبد الوهاب الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.

٨. **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، إسماعيل الأصبهاني، محمد المدخلي ومحمد بن محمود، دار الراية، السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ.

٩. **حرز الأماني ووجه التهاني**، الشاطبي، محمد الزُّعبي، دار الغوثاني، دمشق، ط٦، ١٤٣٣هـ، علي الغامدي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣٧هـ.

١٠. **حسن المدد في معرفة فن العدد**، إبراهيم الجعبري، بشير الحميري، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، (د.ط) ١٤٣١هـ.

١١. **سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله**، الفضل بن شاذان، بشير الحميري، دار ابن حزم، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٢. **شرح العقيدة الأصفهانية**، ابن تيمية، محمد الأحمد، المكتبة العصرية، بيروت ط١، ١٤٢٥هـ.

١٣. **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ.

١٤. **شرح المكودي على الالفية**، عبد الرحمن المكودي، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط) ١٤٢٥هـ.

١٥. **شرح ناظمة الزهر في عد الآيات وتعيين فواصل القرآن**، موسى رُوسْتُوفْدُوني، عمر المراطي، دار الصحابة للتراث، طنطا (د.ط)، (د.ت).

١٦. **شرح ناظمة الزهر**، محمد الصنعاني، شرف المطير، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط١، ١٤٤٥هـ.

١٧. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، أحمد عطار، دار العلم، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١٨. **طلعة البدر على ناظمة الزهر**، محمد بن أحمد الجكني، (د،م)، (د.ط)، (د.ت).

١٩. **عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه وتلخيص مكيّه من مدنيه**، أبو القاسم عمر عبد الكافي، خالد أبو الجود، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٠. **الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي**، إبراهيم الجرمي، دار الفتح، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ.

٢١. **القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز**، المخللاتي، عبد الرازق موسى، طبع بإذن وزارة الإعلام، المدينة المنورة، (د.ط) ١٤١٢هـ.

٢٢. **كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**، محمد بن إسحاق بن منده، علي بن محمد الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٣. **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، علاء الدين علي المتقي الهندي، بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٠١هـ.

٢٤. **صحيح مسلم**، محمد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ط) ١٣٧٤هـ.

٢٥. **معالم اليسر شرح ناظمة الزهر**، محمود دعبيس وعبد الفتاح القاضي، مطبعة الأزهر، مصر، (د.ط) ١٣٦٨هـ.

٢٦. **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، عبد السلام هارون، دار الفكر، (د.ط) ١٣٩٩هـ.

٢٧. **المقتضب**، المبرد، محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٢٨. **ناظمة الزهر في عد الآي**، الشاطبي، بشير الحميري، دار كرسي القرآن الكريم وعلومه، ط١، ١٤٣٧هـ، أشرف طلعت، جامعة بروني، سلطنة بروني، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٩. **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، (د.ت).

❋ **الرسائل العلمية:**

٣٠. **لوامع البدر في بستان ناظمة الزهر**، الأيوبي، تحقيق أحمد الحريصي، رسالة دكتوراة، قسم القراءات، جامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ.

٣١. **المفيد في شرح القصيد**، المقدسي ابن جبارة، تحقيق رحيمة عبد الله الحربي "من باب إدغام الحرفين المتقاربين إلى نهاية باب وقف حمزة وهشام"، رسالة ماجستير، قسم القرآن وعلومه، جامعة القصيم، ١٤٤٠هـ.